مجلة كلية الشيخ الطوسي الجامعة

علمية فصلية محكمة تعنى بالدراسات الإنسانية

السنة الثانية

الرقم الدولي
٩٣٠٨ - ٢٣٠٤

العدد ٤

الرقم الدولي
٢٣٠٤ - ٩٣٠٨

مجلة كلية الشيخ الطوسي الجامعة

علمية فصلية محكمة تعنى بالدراسات الإنسانية

تصدرها كلية الشيخ الطوسي الجامعة – النجف الأشرف/العراق

السنة الثانية / العدد (٤)

(شعبان/رمضان١٤٣٨هـ، أيار ٢٠١٧م)

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٢١٣٥) لسنة ٢٠١٥م

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جهاز الاشراف والتقويم العلمي
قسم التعليم الاهلي

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم الكتاب : ج ه/ ٦٤٨٧
التاريخ / ٨ /١١/ ٢٠١٢

كلية الشيخ الطوسي الجامعة

م/ محضر مجلس الكلية بجلسته الثانية للعام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣
المنعقدة بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٩

تحية طيبة...

الحاقا بكتابنا المرقم ج ه/٦١٠٠ في ٢٠١٢/١١/٥ ، بشان الفقرة (١/١٠/اولا:الشؤون العلمية) من محضر مجلس الكلية بجلسته الثانية للعام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣ ، نود اعلامكم الى انه بالامكان اعتماد مجلة الكلية لاغراض الترقية العلمية وفق الية اعتماد المجلات الصادرة عن الكليات الاهلية والجمعيات العلمية لاغراض الترقية العلمية والتي يمكن الاطلاع عليها على موقع دائرة البحث والتطوير (www.rddiraq.com)

للتفضل بالاطلاع واتخاذ مايلزم...مع التقدير.

المحاسب القانوني
حيدر محمد درويش
ع/رئيس جهاز الاشراف والتقويم العلمي
٢٠١٢/١١/١٤

نسخة منه الى//
- ✓ مكتب رئيس الجهاز/للتفضل بالاطلاع..مع التقدير.
- ✓ دائرة البحث والتطوير / مذكرتكم ب ت م٤/١٠٥٤٣ في ٢٠١٢/١١/٨...مع التقدير .
- ✓ جهاز الإشراف والتقويم العلمي/قسم التعليم الاهلي/شعبة المحاضر/ مع الاوليات.
- ✓ الصادرة .

البريد الالكتروني: mhesses @ yahoo.com

رَئِيسُ التَّحْرِيرِ

أ.د. سعد حمد عبد اللطيف

مُدِيرُ التَّحْرِيرِ

أ.م.د. خالد كاظم حميدي

هَيْئَةُ التَّحْرِيرِ

أ.م.د. زهير عبد المجيد الخواجة

أ.م.د. سعدية كريم الخواجة

أ.م.د. فاضل محمد الزبيدي

أ.م.د. عبد الله شاكر الشيباني

التَّصْحِيحُ اللُّغَوِيُّ

د. هاشم جبار الزرفي

الإِشْرَافُ الفَنِّيُّ

السيدة فاطمة محمد صاحب

الإِدَارَةُ المَالِيَّةُ

السيد رائد جاسم محمد

اللجنة الاستشارية

أ.د.حسن عيسى الحكيم:رئيس جامعة الكوفة سابقا/العراق.

أ.د.زهير غازي زاهد:الكلية الإسلامية ـ النجف الأشرف/العراق.

أ.د.سعد عبد العزيز مصلوح:جامعة الكويت/الكويت.

أ.د.عبد القادر فيدوح:جامعة قطر/قطر.

أ.د.حبيب مونسي: جامعة الجيلالي ليابس – سيدي بلعباس/الجزائر.

أ.د.حاكم حبيب الكريطي: جامعة الكوفة/العراق.

أ.د.بشرى البستاني: جامعة الموصل/العراق.

أ.د.أحمد رشراش: جامعة طرابلس/ليبيا.

أ.د.سرور طالبي المل: رئيس مركز جيل البحث العلمي/لبنان.

أ.د.هادي حسين هادي: جامعة الكوفة/العراق.

أ.د.حسن مجيد العبيدي: الجامعة المستنصرية/العراق.

تعليمات النشر في مجلة كلية الشيخ الطوسي الجامعة

١.أنْ لا يكون البحث قد نُشِر أو قُبِل للنشر في مجلة داخل العراق أو خارجه، أو مستلا من كتاب أو محمّلا على شبكة المعلومات العالمية.

٢. أنْ يضيف البحث معرفة علمية جديدة في حقل تخصصه.

٣. أنْ يرعى البحث قواعد المنهج العلمي، ويُرتّب على النحو الآتي: عنوان البحث/ اسم الباحث بذكر درجته العلمية، ومكان عمله/ خلاصة البحث باللغتين العربية والإنجليزية لا تتجاوز أيّ منهما مئتي كلمة/ المقدمة/ متن البحث/ الخاتمة والنتائج والتوصيات/ الهوامش نهاية البحث/ ثبت بالمصادر والمراجع.

٤. يخضع البحث للتحكيم السري من الخبراء المختصّين لتحديد صلاحيته للنشر، ولا يعاد إلى صاحبه سواء قُبِل للنشر أم لم يُقْبل، ولهيأة التحرير صلاحية نشر البحوث على وفق الترتيب الذي تراه مناسبا.

٥. تقدم البحوث مطبوعة باستخدام برنامج (Microsoft word)، بخط (Simplified Arabic) للغة العربية، وبخط (Time new roman) للغة الإنجليزية، بحجم (١٤) للبحث و(١٢) للهوامش.

٦. تنسيق الأبيات الشعرية باستعمال الجداول .

٧ . تسحب:(الخرائط، الرسوم التوضيحية، الصور) بجهاز (اسكنر) وتحمّل على قرص البحث.

٨ . يقدم الباحث ثلاث نسخ من بحثه مطبوعة بالحاسوب، مع قرص مضغوط (CD).

٩. لا يعاد البحث إلى الباحث إذا ما قرر خبيران علميان عدم صلاحيته للنشر.

١٠. ترتيب البحوث في المجلة يخضع لأمور فنية.

المراسلات

توجه المراسلات الرسمية إلى مدير تحرير المجلة على العنوان الآتي:

جمهورية العراق . النجف الأشرف . كلية الشيخ الطوسي الجامعة.

موقع المجلة على الانترنت: www.altoosi.edu.iq/ar

البريد الإلكتروني:mjtoosi3@gmail.com

نقال: ٧٨٢٧٩٦٩٣٢٦ (٠٠٩٦٤)

صندوق بريد: (٩).

تطلب المجلة من كلية الشيخ الطوسي الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

الافتتاحية:

﴿وَقُلْ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾

أكّدت مجلة كلية الشيخ الطوسي الجامعة في أعدادها السابقة أهمية النقد الفكري والعلمي، لغرض تجديد مناهج التفكير التي تؤدي إلى تجديد العلوم التقليدية القديمة التي أصبحت ثقيلة ومعرقلة لحركة إيقاع العصر.

وقد بيّنا في العدد السابق أنّ البحوث المنشورة في مجلتنا بدأ أصحابها بالانتقال من الشعور بوجود المشكلة إلى مرحلة الشروع باقتراح الحلول، ويأتي هذا العدد ليقدِّم مجموعة من البحوث في حقول إنسانية متنوعة، وما يجمعها أنّها في الأعمّ الأغلب تتسم بالجدّة؛ لأنّها لم تعتمد منطق التفكير القديم، وإنّما حاولت اعتماد منطق جديد، مهمته تحريك العقل العربي ودفعه إلى الأمام، بعد أنْ توقّف تطوره مدة طويلة، على الرغم من احتكاكنا المباشر بالنهضة الغربية منذ أمد بعيد؛ لأنّ نهضة الأمم لا تقوم إلا بتوافر شروطها الفكرية والتاريخية، وأهمها نقد القديم واقتراح البدائل ليُصبح العقلُ حرّا، والحرية تبدأ بالاختيار الواعي الذي يحصل بوجود خيارين فما فوق.

نأمل أن يرفدنا إخوتنا الباحثون بمثل هذه التوجهات التي فتحت مجلتنا صدرها لتلقيها خدمة لتطوير الحركة العلمية والخروج من قمقم النقل إلى أنوار العقل، داعين المولى عزّ وجلّ أنْ تكون لهذه المجلة بصمة التميّز بالنوع لا بالكم كرقم مجرد يُضاف إلى الكم الكبير من المجلات التي أخذت تتزايد أعدادها يوما بعد يوم من دون وجود أيّ تميّز نوعي.

مدير التحرير

المحتوى

الافتتاحية:.....			
الفكر والمنطق			
عنوان البحث	**اسم الباحث**	**مكان عمله**	**الصفحة**
التقسيم الجيوأيديولوجي لـ(دار الإسلام ودار الكفر)	أ.د.عبد الأمير زاهد م.م.حيدر شوكان سعيد	جامعة الكوفة/العراق جامعة بابل/العراق	١٣
علم النفس الديني في ضوء تفسير مدرسة التحليل النفسي	أ.د. عامر عبد زيد	جامعة الكوفة/العراق	٦٩
منطق نظرية علم النقطة، القسم الثاني: منطق ما وراء مثلث الإدراك	أ.م.د. تومان غازي أ.م.د. خالد حميدي	الكلية الإسلامية العراق كلية الشيخ الطوسي العراق	١٠١
اللسانيات التداولية			
عنوان البحث	**اسم الباحث**	**مكان عمله**	**الصفحة**
مفهوم القصد بين التداوليّات الأنغلوسَكسونيّة وأصول الفقه	د. ثروت محمد مرسي	جامعة مصر الدولية مصر	١٦٩
الإفهام في النحو العربي مقاربة تداولية	د. أحمد حسين حيال	مديرية التربية العراق	١٩٣
صناعة الكلام في البلاغة العربية من منظور اللسانيات المعاصرة	د.نعيمة سعدية	جامعة محمد خيضر بسكرة /الجزائر	٢٢٥

دور المخاطَب في هندسة اعتقاد المتكلم	يوسف رحايمي	جامعة تونس/تونس	٢٦٧
الدراسات القرآنية			
عنوان البحث	**اسم الباحث**	**مكان عمله**	**الصفحة**
فواتح السور القرآنية عند مالك بن نبي في كتابه:(الظاهرة القرآنية)	أ.م.د. محمد جعفر العارضي	جامعة القادسية العراق	٣٠٩
التناظر في تركيب الآيات الواصفة للقرآن الكريم	د. هاشم جبار الزرفي	كلية الشيخ الطوسي العراق	٣٢٧
الأدب والنقد			
عنوان البحث	**اسم الباحث**	**مكان عمله**	**الصفحة**
النّقد الأدبي العربي المعاصر وإغراءات الحداثة	أ.د. عبد القادر سلاَّمي	جامعة تلمسان الجزائر	٣٥٣
تحول النقد الجزائري المعاصر في ضوء الاتجاهات السياقية	د.صليحة لطرش	جامعة البويرة الجزائر	٣٦٩
سيدنا الإمام علي بن أبي طالب في شعر الصاحب بن عباد، مقاربة حجاجية	أ.د. بشرى تاكفراست	جامعة القاضي عياض/ المغرب	٣٩٥
سفر البوعزيزي لـ(نصر سامي) مقاربة سيميائية	أ.آمال كبير	جامعة العربي التبسي تبسة/ الجزائر	٤٢١

التاريخ			
عنوان البحث	اسم الباحث	مكان عمله	الصفحة
تهويد القدس، خطوات حثيثة نحو الأسرلة	د.نعمان عاطف عمرو	جامعة القدس المفتوحة /فلسطين	٤٥١
القانون			
عنوان البحث	اسم الباحث	مكان عمله	الصفحة
موانع تنفيذ الأحكام القضائية الإدارية، انعدام سلطة الحلول والأمر للقاضي الإداري في مواجهة الإدارة	د. براهيمي سهام أ.مسعودي كريم أ.براهيمي فايزة	المركز الجامعي بالنعامة/الجزائر كلية الحقوق والعلوم السياسية، بن عكنون/الجزائر	٥٠١
الاقتصاد			
عنوان البحث	اسم الباحث	مكان عمله	الصفحة
منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة وأثرها في تنمية الاقتصاد الوطني.	د.مسيخ أيوب	جامعة ٢٠ أوث ١٩٥٥سكيكدة الجزائر	٥٥٣

دور المخاطَب في هندسة اعتقاد المتكلم
درجات الاعتقاد في الإثبات أنموذجا

يوسف رحايمي
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة تونس/تونس

دور المخاطَب في هندسة اعتقاد المتكلم
درجات الاعتقاد في الإثبات أنموذجا

يوسف رحايمي
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة تونس/تونس

ملخّص:

يسعى هذا المقال إلى الوقوف على دور المخاطَب في الخطاب، والكشف عن حضوره العميق في صياغة الفعل الكلامي، فالمخاطَب - وأمام بروز نظريات في الخطاب والتلقي- لم يعد بتلك السلبية في العملية التواصلية التي توجهت العناية فيها طلية عقود من الزمن إلى مُنتج القول وخصّته بالدراسة والبحث مهملة في الجانب الآخر المخاطَب الذي نراه المسؤول الأوّل في هندسة اعتقاد المتكلم، ولعلّ الطريف في هذا المقال أنّه لا يرصد حضور المخاطَب بما هو عنصر مُتمّم للخطاب بقدر ما يكشف عن بدايات حضوره في اعتقاد المتكلم، أي يتابع تشكّله ونشأته في الفضاء الذهني، ذلك أنّ الاعتقاد هو الحاضنة الأولى لبناء تصوراتنا عن واقع الأشياء وتكون تبعا لذلك بنية الكلام اللفظيّة انعكاسا لهذه الخطاطة الذهنية، وهو انعكاس رهين وجود المخاطَب الذي يدفع بالمتكلم نحو صياغة الكلام بحسب حاجته فتكون كل إضافة في البنية إعلانا عن سلطة المخاطَب وفاعليته في بلورة الحدث الكلامي وهذا ما سنرصده من خلال درجات الاعتقاد في الإثبات.

Abstract:

This article seeks to identify the role of the interlocutor above in the speech and the disclosure of a deep presence in the formulation of verbal act. Therefore, the interlocutor before the emergence of the theories of speech and receiving no longer those negative in the communicative process that went where care for decades to the product say and summarized study search and neglected the interlocutor in the other side that we see the first charge on the speaker's belief engineering. Perhaps the funny thing about this article is that it does not monitor the presence of the addressee what is an integral discourse as much as reveals the beginnings of his presence in the speaker's belief. No tracks posed and growing up in the mental space of the speaker, so that belief is the first incubator to build our perceptions about reality of things and are therefore speak structure becomes a reflection of the mental diagram which depends on the presence of the interlocutor who pays ideologue towards the formulation of speech according to his needs so that every infrastructure add announcement addresses authority and effectiveness will be the elaboration of the verbal event and this is what will observe through degrees of belief in the affirmation.

مقدمة:

أي حضور للمخاطَب في عملية إنتاج القول؟ هذا السؤال هو الذي دفعنا لفتح أبواب هذا الموضوع والولوج لعمق المسألة والتفتيش في مركزية المخاطَب في بناء العمليّة الكلاميّة عامة التي تتراءى لنا في أغلب الأحيان أنها مقتصرة على صاحب القول (المتكلم) فقط، بوصفه المنشئ للخطاب والمتحكّم فيه أساسا، غير أنّ هذا الاطمئنان لسلطة المتكلّم في الخطاب وفي العمليّة الكلاميّة

برمتها لم يعد بهذه البساطة في التحليل خاصة مع بروز نظريات التلقي والتداولية والخطاب التي أعادت النظر في أساسيات إنتاج القول وكسر أفقيته التي تنتصر للمتكلّم أساسا، مؤسسة بذلك لرؤية جديدة تقحم المخاطَب طرفا رئيسا وزوجا لا مفرّ منه في إنشاء الخطاب.

وإنْ لم يكن هذا الموضوع بجديد في النظرية البلاغيّة العربيّة بوصفها اهتمت بالمخاطَب واعتنت به كطرف يتوجّه له الخطاب، ذلك أنّ المتكلّم يُنشئ خطابه بما يتوافق ورغبة المخاطَب، ولهذا نراهم يؤكدون كثيراً عن مقتضى الحال، فإنّ طرحنا له يأتي في إطار إعادة الكشف عن دوره، متسلحين بأدوات معرفية لسانية حديثة نعيد من خلالها قراءة الموروث البلاغي العربي، وهي قراءة نسعى من خلالها البرهنة على أثر التثاقف الحضاري الذي يعيد إنتاج المعرفة إنتاجا يتلاءم وروح العصر، مؤمنين بمبدأ التواصل الفاعل في دراسة مثل هذه الظواهر.

ولّما كان الوقوف على دور المخاطَب في بناء القول وإنتاجه يمكن أنّ يتّسع ليشمل حاله وأحاسيسه ورغباته وميوله، فإنّنا نريد رصد بدايات حضوره وتحصيل نقطة البدء التي تبرز ملامحه فيها، وقد وجدنا ضالتنا هذه في اعتقاد المتكلم بوصفه (الاعتقاد) المجال الذهني الذي ترتسم فيه صورة المخاطَب وعلى أساسه يقوم المتكلّم بإنتاج خطابه وبلورته بما يتوافق وحال مخاطبه، إلاّ أنّ البحث في اعتقاد المتكلّم القابع في مستوى التّجريد يمرّ عبر البحث فيما ينتجه من دلالات عبر الألفاظ، فلا شكّ أنّ ركوب اللّفظ هو الطريق الوحيد لتحصيل جزء من المعنى، هذا إذا استثنينا من دراستنا طرق التّعبير الأخرى من إيماء وإشارة...إلخ، وبالتالي فإنّ مباشرة البنية التركيبيّة اللفظيّة التي ينتجها المتكلم ستكون انعكاسا لفظيا لما يدور في ذهنه وهو انعكاس يحمل معه حضور المخاطب، وتبعا لذلك تكون كلّ زيادة في اللفظ تعبيراً عن زيادة في المعنى أثارها عامل ما.

غير أنّ لزيادة الألفاظ وتغير التراكيب المُنبئ عن تغيّر المعنى مجالا كبيراً في

التصرف كِبَر إمكانات النحو ومعانيه، ومتسعا اتساع التعبيرات والأعمال اللّغويّة التي يطمح المتكلّم لتبليغها. ولهذا فإنّنا نركّز عملنا على ظاهرة بعينها نحاول من خلالها الكشف عن حضور المخاطَب في تأسيس القول، وقد وقع اختيارنا على "درجات الاعتقاد في الإثبات" مجالا نفسّر فيه وجهة نظرنا، ونبرّر ذلك أنّ المتكلّم في الإثبات يكون في الدرجة الصفر مُعبرا عن حالة الأشياء في الكون الخارجي مخبرا عنها وتكون تبعا لذلك البنية بنية بسيطة خالية من الوسم في صدر الكلام، وتكون كلّ إضافة في هذا الموضع تعبيراً عن درجة من درجات الاعتقاد يكون فيها المخاطَب الدّافع الأساس في ذلك وهو المحرّك والمُهندس لاعتقاد المتكلم، ذلك أنّ المتكلّم لا يضيف من عنده حروفا أو أفعالا إلاّ لكون مخاطبه أثار فيه شيئا ما.

إنّ الوقوف على درجات الاعتقاد في الإثبات نراه الفضاء الأمثل لبدايات حضور المخاطَب؛ ذلك أنّ الإثبات أصل الفائدة في الكلام وعلى أساسه تُبنى سائر الأعمال، فضلا عن كون الإثبات يأتي شاغرا من الحروف الواسمة للعمل المقصود بالقول على حدّ قول أستين[1](AUSTIN) عكس النفي والاستفهام والنداء...إلخ، وهذا الشغور هام جدا، ذلك أنّه موضع القصد والإبانة، وسنرى أنّ كلّ زيادة في هذا الموضع تمثّل انعكاسا دلاليّا لحدث هُندس في الفضاء الذهني وسنرى أيضا أنّه يتوزّع من أبسط الدّلالات إلى أعقدها لنكون أمام سلم تراتبي في الدّلالة، ووراء هذا كله مُخاطَب أنكر أو سأل أو تجاهل أو ظن...إلخ.

في البداية وقبل البحث في هذه الظّاهرة سنحاول التّأسيس لها ضمن التصوّر البلاغيّ العربيّ من ناحية وما توصّل له الدّرس اللساني الحديث ممثّلا في التّصور التّداوليّ وتحديدا نظرية الأعمال اللّغويّة من ناحية أخرى، فهؤلاء قد أعادوا للمخاطَب قيمته في الحدث الكلامي بتنصيصهم على قدرة المقام ودراسة الأقوال في الاستعمال بما يكشف عن أحواله والملابسات الحافّة به

والتي تجعل المتكلّم يبني خطابه وفق خطاطة ذهن متقبله، ولعلّ في هذا التّأسيس -الذي نطمح إليه كبناء نظري نوجّه به عملنا هذا- ضرب لنوع من المثاقفة التي تستدعي التّراث النحويّ والبلاغيّ في لحظة تاريخية تشهد تطورا لسانيا نعيد بها إنتاج المعرفة بآليات بحث حديثة تخرجنا من مجرّد ترديد التراث إلى جعله كائنا حيا يستوعب تقدّم العلوم.

١.حضور المخاطب في العمليّة الكلاميّة بين النظريّة البلاغيّة العربيّة والاتجاه التداولي الحديث:

١-١- الاحتفاء بالمخاطب في النظرية البلاغية العربية:

لقد كان للمخاطَب حضور في النظرية البلاغيّة العربيّة، وهذا ممّا حفلت به كتبهم فهو لا شكّ أساس العملية الابلاغيّة وله يُوجّه الخطاب وعلى أساسه يبني المتكلّم نسقه الذهنيّ، ووفق حاله ينظم الشاعر أو الأديب شعره، وليس أدلّ على ذلك من تعريفهم البلاغة وصياغتهم للمبدأ العام "مطابقة الكلام لمقتضى الحال" وهو مبدأ يرتكّز على وجود المخاطَب بدرجة أولى ويعطيه المركزيّة في بناء الخطاب، وهي فكرة بنى أسسها بشر بن المعتمر بقوله: « وينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما، ولكل حالة من ذلك مقالا حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات [٢]، وفي هذا التأسيس المُبكّر إشارة واضحة لحضور المخاطَب في العملية الكلامية.

وقد أشار صاحب الدّلائل لدور المخاطَب في العمليّة الكلاميّة بأنْ اعتبر مزايا النّظم في الأغراض والمقاصد التي يسعى المتكلّم تبليغها لمخاطبه، وللجرجاني إشارات كثيرة تؤكد على حال المخاطب وضرورة مراعاتها، ولعلّ قصّة المبرّد مع الكندي أدلّ إشارة على ذلك، وهي رواية تكشف عن الوضع اللغويّ بين المتكلّم والمخاطب وخاصة بناء المتكلّم خطابه بما يوافق

حال مخاطبه، فما فهمه الفيلسوف الكندي من أنّ في كلام العرب لغوا بوصفهم يقولون عبد الله قائم، وإنّ عبد الله قائم، إنّ عبد الله لقائم، فهمه أبو عباس المبرّد فهما آخر حيث اعتبر تغير الألفاظ يحمل معه تغييراً في المعنى، «فقولهم عبد الله قائم، إخبار عن قيامه، وقولهم إنّ عبد الله قائم جواب عن سؤال سائل، وقولهم إنّ عبد الله لقائم جواب عن إنكار منكر قيامه، فقد تكررت الألفاظ لتكرّر المعاني، فما أحار المتفلسف جوابا [٣].

١-٢- الاتجاه التداولي وإعادة الاعتبار للمخاطَب.

بات من المعروف أنّ التداولية[٤](pragmatique) اتّجاه لسانيّ يهتمّ بدراسة اللّغة في سياقات قولها، ويهتم كذلك بالشروط الحافّة لنجاح العمل اللغويّ بالاشتغال على أحوال المتخاطبين وظروف إنشاء القول، وقد وجّهت التداولية عنايتها أكثر للسياق وما فيه ملابسات عامة تؤطّر العملية الكلامية برمّتها وكان ذلك كرّد فعل على التصوّرات البنيوية التي اهتمت باللغة كبناء نحويّ صرف مُقصية من حقولها دراسة المعنى في سياقات قوله.

أفضى هذا التصوّر إلى رؤية جديدة في البحث اللّغويّ تقحم في دراستها السياق وتهتمّ بالتواصل وشروطه المقامية، ولعلّ هذا سيكون له دور في لفت النّظر للمخاطَب بكونه الطرف الموجّه له الكلام، وكأنّنا بالتداولية تنحوا نحو بناء نظرية للمخاطب، وهذا ربما سيتبلور أكثر مع نظرية التلقي عند "ياوس". وعلى كلّ حال فإنّ التداوليّة وجّهت عنايتها للمخاطَب ونبّهت إلى ضرورة مراعاة المتكلّم لحاله، وهذا ما ترسّخ مع غرايس (Grice) في حديثه على مبدأ التعاون وما يمكن أن ينظّم العمليّة الكلاميّة من مقاييس عامة تضبط الخطاب وقد ابتكره في مقاله الشهير تحت عنوان logic and conversation [٥].

إنّ ما أسّست له نظريّة الأعمال اللّغويّة[٦] مع مؤسسها أستين ومن بعده تلميذه سيرل[٧](Searle)، أفضل أطروحة للحديث عن دور المخاطَب في

الخطاب، فتقسيم هؤلاء للعمل اللّغويّ إلى "عمل القول، وعمل المقصود بالقول، وعمل التأثير بالقول"[٨]، خير دليل لاعتنائهم بالأداء اللّغويّ في سياقات قوله، ذلك أنّ التركيب اللّغويّ المُمثّل في (عمل القول) لا يُفهم بمعزل عن سياقه، أضف إلى ذلك ما يمكن أنْ يُحدثه من تأثير، فقول الزوجة لزوجها الطّقس جميل اليوم، قد يُفهم إذا ما عزلنّاه عن سياقه كونه إخبار بجمال الطقس، غير أنّ إقحام هذا القول في سياق حقيقي قد يفضي لتأويلات عدّة، ذلك أنّ الزّوجة قد تكون في إطار طلب ضمني للذهاب لتنزّه بعد أنّ تغافل الزوج عن ذلك طوال المدّة السابقة.

هذا الفهم الذي قمنا بتأويله لا يمكن أنْ نصل إليه دون الإلمام بجوانب القول السياقية وما يحفّ بها من شروط خطابية، ولا يمكن أن يُسعفنا التّركيب في ظاهره بهذه الحقيقة، وبالتالي يكون الولوج لحيثيات الحدث برمّته هو السبيل لذلك، وهذا ما بلور فكرته أستين حيث حوّل وجهة البحث من البناء اللّغويّ إلى حيثيات السياق وأعلن منذ البداية أنّ مجال بحثه ((ليس دراسة الجملة وإنما هو دراسة إنتاج فعل القول في مقام خطاب))[٩]، فالزوجة لم تحدّث زوجها في المطلق بل هي في إطار حديث راعت فيه جوانب القول وشروطه ونزّلته منزلته الصّحيحة بعد أن استبطن الزوج خطأ التغافل وهو بالتالي سيفهم كلامها وتنجح العمليّة التواصليّة، وعليه تكون نظرية الأعمال اللّغويّة أكثر واقعية في مباشرة الأقوال في لحظتها التي تشمل المخاطَب كطرف أساسيّ في الخطاب. وقد كانت لسيرل إشارات واضحة في إبراز أثر السياق في العملية الكلامية وخاصة في إطار كشفه عن حضور المخاطَب وفاعليته في الخطاب يقول سيرل: « إذا ما كان للتواصل أن يكون ناجحا فيجب أن يشارك السامع في فروضه [١٠].

هذا التصوّر في مباشرة الكلام عند أصحاب نظرية الأعمال اللّغويّة هيّأ الطريق للكثير لعلّ أبرزهم قريس الذي رسّخ قوانين الخطاب ونلمس ذلك في حديثه عن مبدأ التّعاون، وهو مبدأ اعتنى بالمخاطب ودوره في العمليّة

الكلاميّة، فلم تكن تلك الشروط المتفرّعة عن هذا المبدأ (الكم والكيف والملاءمة والطريقة) إلاّ تتويجا لسلطة المخاطَب في الخطاب. فهذه القواعد تُنبئ عن تحوّل في البحث من النّظر في شروطه النّحويّة وبنائه التركيبيّ إلى الاهتمام بالأداء وشروطه داخل السياق، وهذا الفهم طبعا له صدى في النظريّة البلاغيّة العربيّة وخاصة في حديث البلاغيين عن "مراعاة مقتضى الحال" بدءا من الجاحظ وحديثه عن شروط الخطبة التي تعكس هذا التصور. والحاصل أنّنا انتقلنا مع هؤلاء من البناء الأفقي الذي ينظم فيه المتكلّم تركيبه ويوجّهه بسلطة تركيبيّة نحوية نحو مخاطبه إلى فضاء السياق وما يُحيط به من ملابسات تتعلّق بطرفي الخطاب أحيانا وبتغليب دور المخاطَب حينا آخر.

سنحاول في مُجمل هذا العرض الكشف عن حضور المخاطَب في النظرية البلاغية العربية والاتّجاه التداولي الحديث بإبراز وعي المقاربتين به من خلال الاشتغال على درجات الاعتقاد في الإثبات أي محاولة رصده في اعتقاد المتكلم الذي يمثّل الفضاء الذهني لبداية تشكّله، ولعلنا بهذا التوجّه لا نبحث في السياق وشروطه الحقيقية بقدر ما نطمح لإبراز حضور المقام بما فيه المخاطَب في البنية وأثر النظام النحوي بالتكهن بمقامات قوله.

٢-درجات الاعتقاد في الإثبات وحضور المخاطَب في الفضاء الذهني للمتكلم.

يُعد المتكلّم العنصر الفاعل في العمليّة الكلاميّة بوصفه المسؤول الأوّل عن تشكّل المعنى، فلا شكّ أنّ إنشاء البنيّة وربطه بين مسند ومسند إليه تعدّ مهمته الأولى، فهو العامل « المُوجد لعلامات هذه المعاني [١١] ، ولّما كانت هذه الرابطة أو العلاقة هي العمل النحويّ الإعرابيّ الذي تأسّس بالأساس عن اعتقاد المتكلم فإنّه يمكّننا القول إنّ الاعتقاد هو المُسيّر الرئيس لأيّ بنية نحويّة وهو المُحدّد لمعنى فعل المتكلم.

ولّما كان موضع الاعتقاد هو موضع فعل المتكلّم المتصدّر للتركيب، وكان

المتكلّم هو من ينشئ الأبنية بوصفه وجها من بنية نحوية عاملة مجرّدة، كانت أي إضافة لهذا الموضع هي تعبير عن جهة اعتقاد تتفاوت درجات من أبسط الأبنية إلى أعقدها دلالة، ومن هنا كان الإثبات -وبوصفه معنىً نحويًا صادراً عن متكلم- درجات في الاعتقاد يتراوح من الإثبات الابتدائي كما نجده في الإسناد الخالي من الوسم كما في (فعل) أو (يفعل) إلى إثبات ممزوج بالتحقيق أو التوكيد وهو أشدّ قوة من الإثبات الابتدائي، يقول خالد ميلاد: « إنّ الإثبات درجات في الاعتقاد (...) و وجّه ذلك أن " فعل" تختلف عن " قد فعل" (...) ودرجة الاعتقاد التي وُضع لها هي في اعتقادنا أقوى من مجرّد الإثبات الابتدائي الذي يكون من مثل "فعل" و" يفعل" ولكنها مع ذلك قوة لا تبلغ درجة التركيب في "إنّ" أو "اللام"، وقد عدَّ بعض النحاة هذه القوة الزائدة على معنى الإثبات التي تدلّ عليها " قد" مع الفعل الماضي من رهط ما يفيد التحقيق والتوكيد [١٢] ولنا الحقّ أن نتساءل هنا : إذا كان المبدأ العام يقول "إنّ معاني الكلام في صدور الكلام" فهل يعني ذلك أنّ دخول أي حرف أو فعل في هذا الموضع سيهدّد عرش هذا الحكم الأوّل وهو الإثبات؟ أم أنّ في إطار هذا الحكم تتفرّع درجات أخرى أقلّ من أن تهدّد غيابه و أقصى ما يمكن أن تفعله هو تعيين هذا الاعتقاد؟ والسؤال الأهمّ في اعتقادنا: من أثار هذا الاعتقاد الأوّل؟ وإذا سلمنا بأنّ المخاطب هو الدافع لزعزعة هذا الاعتقاد بكونه الطرف المُنشَأ له الخطاب فهل يصحّ اعتباره المهندس الأوّل لاعتقاد المتكلم، وأنّ له حضوراً بالقوة في الفضاء الذهني للمتكلم؟.

قبل الولوج إلى عمق هذه القضيّة وتتبّع درجات الاعتقاد في الإثبات والكشف عن حضور المخاطَب، لابدّ أنْ نؤسّس لهذه القضية بالعودة إلى النّحاة والبلاغيين العرب والوقوف على تصوّرهم ورؤيتهم في تقصي هذه الظاهرة، وقد وجدنا أنّها تتنزّل في إطار بناء الكلام بحسب الحاجة وهو منطلق يضبط العلاقة بين المتكلّم والمخاطَب وفق مبدأ "مطابقة الكلام لمقتضى الحال"، وهو مبدأ يلتزم فيه المتكلم باحترام حال مخاطبه وإخراج الكلام بما يوافق

حاله، ونجد لهذا المبدأ صدى في التصورات اللّسانية الحديثة.[١٣]

هذا المبدأ البلاغيّ الهام هو المنطلق الذي نؤسّس عليه قضية درجات الاعتقاد في الإثبات، ونرصد من خلاله تفاعل المتكلّم مع بنية كلامه من ناحية ومع مخاطبه من ناحية أخرى، فالمتكلّم العامل يبدأ بصياغة خطابه صياغة ابتدائية تكشف عن نوع من الهدوء التام تجاه مخاطبه الذي لا يظهر أصلا في البنية، ويبقى حضوره ضمنيا، ثم نراه في مستوى بناء كلامه يضيف كلما اقتضت الحاجة حروفا أو أفعالا يملأ بها هذا الشغور الذي أفاد مجرّد الابتداء حاملا معه وجهة نظر جديدة تعكس اعتقاده وهذا طبعا نتاج دخول المخاطب الحقيقي في تشكّل المعنى، فالمتكلم لا يظن ولا يشك ولا يؤكد ولا يقسم إلاّ إذا كان هناك مثيرٌ أثار اعتقاده.

إذا كان ذلك كذلك فإنّنا أمام درجات من الاعتقاد متفاوتّة بحسب مقاصد المتكلّم وتفاعله مع مخاطبه لهذا نرى العرب تصنّف الكلام في هذا الإطار بحسب حال المخاطب وتُعد حال المخاطَب هو الدافع لبناء الكلام على هذه الصور والدرجات، وهي:

- خالي الذهن من الحكم فيلقى إليه الكلام ابتدائيا، ولهذا سمي هذا الضرب من الخبر ابتدائيا.
- المتردّد في ثبوت الخبر، وفي هذا الصنف يكون المخاطب في حيرة من الحكم بين القبول والرفض فيؤكد له بمؤكد واحد لإخراجه من حال الترجيح إلى الثبوت، ويسمى هذا النوع خبرا طلبيا.
- المنكر للحكم، وهذا النوع من الضروري أن يؤكد له الكلام بأكثر من مؤكد واحد لإزالة الإنكار وتثبيت الحكم.

٢-١ الإثبات الابتدائيّ وسلميّة الإخبار[١٤]: أي حضور للمخاطب هنا؟:

يُعد الإثبات الابتدائي الدّرجة الصفر من الخبر وهو موسوم بانعدام الوسم في المحلّ الإنشائيّ (محل فعل المتكلم)، فغياب الوسم والأدوات والحروف في محلّ فعل المتكلم هو في حدّ ذاته معنى في الجملة القضويّة التي

تستجيب للبنية المجرّدة الإسنادية (ف فا) والذي يختزل كل النوى الإسنادية الاسمية والفعلية، هذه البنية تفيد -إن وجدت في درج الكلام- إثبات وجود شيء لشيء ففي المثال النمطي "زيد منطلق" وهي جملة قضوية نُظمت وفق بنية (ف فا)، فالمعنى وفق هذه البنية الإسنادية هو الإثبات فإذا عجّمنا هذه المواضع المجرّدة بعبارات "زيد" و"منطلق" كان المعنى هو إثبات وجود الانطلاق من زيد. فالمتكلم بإنشائه لبنية إسنادية إنّما يُنشئ معنى وهو معنى الإثبات: « ذلك أنّ الإثبات هو المعنى الذي يقتضي مثبتا ومثبتا له (...) وكذلك النفي يقتضي منفيا ومنفيا عنه فلما كان الأمر كذلك احتيج إلى شيئين يتعلق الإثبات والنفي بهما فيكون أحدهما مثبتا و الآخر مثبتا له، وكذلك يكون أحدهما منفيا، والآخر منفيا عنه فكان ذانك الشيئان المبتدأ والخبر والفعل والفاعل وقيل للمثبت والمنفي مسند وحديث والمثبت له والمنفي عنه مسند إليه ومحدث عنه [١٥].

- المتكلّم ← مسند +مسند إليه (مستوى مجرّد).
- المتكلّم ← زيد منطلق (مستوى معجّم): إثبات الانطلاق لزيد.

↓

شغور صدر الكلام دليل على الإثبات في أبسط درجاته (الإثبات الابتدائي)

ما نلحظه في هذا الرسم البسيط أنّ موضع فعل المتكلم في الإثبات الابتدائي يكون شاغرا، وهذا الشغور عدَّه النحاة دليلًا على الإثبات، وهنا تكون حالة المتكلّم تجاه مخاطبه حالة متّسمة بالهدوء التام، ويكون حضور المخاطَب حضورا ضمنيا لإتمام العمليّة الكلاميّة لا أكثر، وجه ذلك أنّ المخاطب قد يكون مُفترضا ولا وجود له حقيقة وقد يكون موجوداً فعلا، وبالتالي فإنّ تمثّل هذه الحالة خطوة هامة في تتبّع درجات الاعتقاد وبداية تشكّل المخاطَب في وعي المتكلّم أو لنقل هندسة المخاطَب لاعتقاد المتكلم

صراحة. ومن هذا المنطلق في بناء الكلام يمثّل الإثبات الابتدائي أولى درجات مباشرة الواقع وتتسم هذه المباشرة بالسلميّة التامة، فانعدام الوسم في المحلّ الإنشائي بوصفه موضع الإبانة والقصد من حيث مبدأ "معاني الكلام في صدور الكلام" -كما يقول النحاة- يجعل مجرّد الإثبات الحالة البسيطة التي يُبنى عليها الفعل الكلاميّ، وسنرى أنّ كل إضافة في هذا الموضع تعبير عن درجة من درجات الاعتقاد، يكون فيها المتكلّم مضطرا تحت قانون الإبلاغ والإبانة إلى نظم كلامه وفق حال مخاطبه المنكر أو المتسائل أو الحائر... إلخ. وحسب هذا الفهم الذي أوردناه مقتضبا بما قد يخلُّ بوضوح الفكرة نبني تصورنا لدرجات الاعتقاد في الإثبات التي تتوزّع من أبسطها دلالة إلى أعقدها، والمهمّ في كل ذلك بيان دور المخاطَب في بلورة هذا الخطاب بما هو طرف فاعل يسهم في العمليّة الكلاميّة ويكون له وجود في صياغة الحدث الكلاميّ وكأنه يشارك المتكلّم لحظة الكتابة ولحظة القول ولحظة الشعر...ونحو ذلك. فكلّما أضاف المتكلم في البنية أدوات تعبّر عن جهة اعتقاده من مثل حروف السين، وسوف، وقد أو أفعال من مثل أفعال الظن واليقين..، تأكيد ضمني لوجود المخاطَب، ذلك أنّ وجود هيئة تركيبيّة مخصوصة يقتضي مراعاة حال معينة، وتمثّل هذه الحروف والأفعال - كما أشار الأستاذ خالد ميلاد- معانيَ مستقرة في ذهن المتكلّم و لا تسهم في تأسيس المعنى بقدر ما تسهم في بيان جهة اعتقاده وجهة إعرابه عن ذلك المعنى ويمكن إلغاء جميعها فلا يتغيّر القصد الأوّل المتمثّل في الإثبات، هذا الكلام نقوله لما في موضع فعل المتكلّم من اتّساع لقبول أفعال وحروف أخرى قد تغيّر معنى الإثبات، من مثل "هل" للاستفهام، و"لم" للنفي، و"ليت" للتمني...إلخ وعليه تكون درجات الاعتقاد في الإثبات مُوزّعة بين الإثبات الابتدائي الخالي من الوسم وتأكيد الإثبات، وتكون هي بدورها مجتمعة معانٍ تعبّر عن جهات اعتقاد المتكلّم في مضمون كلامه الإثباتي في مقابل سائر المعاني الأخرى (الاستفهام/النفي/التمني... ونحو ذلك) والتي إنْ دخلت بحروفها الإنشائية

الواسمة غيّرت هذا المعنى الأوّل تغييرا تاما. فكيف تتشكّل درجات الاعتقاد في الإثبات وأي مساهمة لها في بناء المعنى؟ وما هو دور المخاطب في تشكّل هذه الدرجات في ذهن المتكلم؟

٢-٢- الحروف المختصّة بالفعل دليل على بداية انفتاح البنية على العالم الخارجي:

وقفنا فيما تقدّم ذكره على أنّ موضع فعل المتكلّم يأتي شاغرا في الإثبات الابتدائي ورأينا أنّ هذا الشغور فيه سلمية تامة تعبّر عن علاقة المتكلّم بالمخاطَب الذي يعد وجوده افتراضيًا ومضمنا في الخطاب لا أكثر، وسنحاول الآن الوقوف على بدايات التحوّل في الاعتقاد، فصدر الكلام وباعتبار الشغور الحادث فيه مهيأ للملأ بحروف وأفعال نتاج ما قد يطرأ في الخارج، ولعلّ من بين هذه الحروف التي تبدأ معها بنية الكلام الإثباتي بمغادرة وضعها البسيط الخالي من الوسم نجد حرفا "السين" و"سوف" التي تحمل في مضمونها دلالة عن الزمن، فلا شكّ أنّ في دخولها على البنية سيحمل معه معنى جديدا ولا شكّ أيضا أنّها ليس بدرجة الإثبات الخالي من الوسم. كيف ذلك؟.

كنّا رأينا في العنصر السّابق أنّ خلوّ البنية النحويّة من الأمارات الواسمة لموضع فعل المتكلّم يجعل الكلام مجرّد إثبات فقولك :"زيد منطلق" هو تعبير عن إثبات الانطلاق لزيد، وبمجرّد دخول عوامل (حروف أو أفعال) يُصرف الكلام عن معناه الأوّل ليفيد معاني تختلف عن مجرّد الإثبات وتعبّر عن جهة أخرى لاعتقاد المتكلّم. بالنسبة إلى الحروف المختصّة بالفعل أو ما أُطلق عليه قديما بحروف التنفيس[١٦]، فهي حروف تمثّل متنفسا للمتكلم للإعراب عن متغيرات المقام الحالية والزمانية [١٧]، وميزة هذه الحروف أنّها لا تؤثّر في معنى الابتداء و لا تُغيّر من الاعتقاد بل تسهم في إثراء عمليّة التخاطب المقامية. وبالتالي فهذه الحروف هي عبارة عن حلقة وصل بين البنية ومتغيراتها المقامية، وهي أيضا انفتاح للمحلات الإعرابيّة على معاني الكون الخارجي، فقولك مثلا - والكلام للسيرافي- « قام زيد فإنّما يبتدئ إخبارا بقيامه لمن لا ينتظره

ولا يتوقعه [١٨] وإذا قال " قد قام زيد" فإنّما يقوله لمن يتوقّع قيامه أو لمن سأل عنه فقال: هل قام زيد؟. فنرى من خلال هذا أنّ درجة الاعتقاد التي وضعت لها أقوى من مجرّد الإثبات الابتدائي الذي يكون في مثل "قام زيد" ولكن نشير هنا إلى أنّ هذه الدرجة من الاعتقاد هي بدورها لم تصل إلى مصاف التوكيد الذي في "إنّ" وفي هذه المقارنة ما يفتح المجال للإشارة إلى أنّ النحاة قد صنفوا "قد" فيما يفيد التحقيق خاصة في ارتباطها مع الفعل الماضي[١٩].

وإنْ وسّعنا دائرة النظر فيما يخصّ هذه الحروف وجدنا" السين " " وسوف " تؤكد ما نحن بصدد تحليله والبرهنة عليه، فهذه الحروف تدلّ على اعتقاد المتكلّم، وقد وجدنا هذا التصور متبلوراً عند ابن القيم الجوزية، حيث يقول: :«إنّ السين وسوف، على سبيل المثال من حروف المعاني الداخلة على الجمل ومعناها في نفس المتكلم وإليه يسند لا إلى الاسم المخبر عنه [٢٠] في مضمون كلامه إلاّ أنه اعتقاد ممزوج بالتزام على وجوب الحدث في زمان الاستقبال، فقولك والمثال من عندنا "سآتيك غدا " أو" سوف آتيك غدا" هو التزام منك بالمجيء في المستقبل وإن كانت الأولى للقريب والثانية للبعيد. وما نودّ الإشارة إليه هنا هو أن هذا الالتزام في هذه الحروف لم يغير من دلالة الكلام على الإثبات وإنّما عيّن الاعتقاد الراسخ في ذهن المتكلم فلا شك أنّ من قواعد الإثبات أن تثبّت اعتقادا ما في ذهن مخَاطبك، وإذا كان ذلك أيمكن القول إنّ للمقام حضورا انطلاقا من وجود أحد عناصره ألا وهو المخاطَب ؟ وإذا صحّ هذا أيمكن القول إنّ المخاطب يبدأ ظهوره الفعلي هنا؟.

في الحقيقة نحن نظنّ أن دخول هذه الحروف ليس بهذه البراءة، فلا ريب أنّها ستغير هذا الاعتقاد الأوّل (الإثبات الابتدائي) وتغيّر معه مجرّد الإخبار إلى نوع خاص من الإثبات الذي يفترض وجود مخاطب في الجهة المقابلة عكس الإثبات الابتدائي الذي يكون فيه المخاطب شبه غائب وما حضوره إلاّ حضورا ضمنيا. هذا التصور لقراءة اعتقاد المتكلم والتغيير الحاصل فيه من شأنه أن يدفعنا إلى التساؤل حول حضور المقام في البنية، فالإضافات التي

يقوم بها المتكلم في الكلام بزيادة الحروف والأفعال هي نوع من التعبير عن وجود محفز مقامي يستدعي قيام التراكيب على هذه الشاكلة، وهذا ما سنحاول كشفه في كامل البحث.

٢-٣- أفعال القلوب تعبير عن درجة من درجات الاعتقاد.

لقد ارتبط مفهوم الاعتقاد في النظرية النحوية العربية بأفعال المتكلم اللفظية وميزة هذه الأفعال أنّها تعيّن الاعتقاد بفعل لفظي يكون دليلا على ما في علم المتكلم من مثل فعل "ظن" وهي إخبار بما هجس في نفسك ولا علاقة لها بما في الكون من أحداث. إلى أي حدّ يمكن أنْ نسلم بغياب الخارج بما فيه المخاطب في بناء تركيب يحمل فعلا من أفعال القلوب، أليس في إضافة المتكلّم فعلًا من أفعال القلوب إعلان بوجود الطرف يثير الاعتقاد؟.

في البدء نشير إلى أنّ هذه الأفعال تدخل على كلام عمل بعضه في بعض وأفاد فائدة يحسن السكوت عليها، فهي بمنزلة الابتداء، وقد أشار المبرّد إلى معاني هذه الأفعال وهي عنده أفعال غير حقيقية وإنّما هي: «إخبار بما هجس في نفسك من يقين أو شك [٢١]. فهي أفعال مرتبطة بهواجس النفس واعتقاداتها وهذا ما يجعلها تقع في مجال الإدراك وهو مجال نراه نظرة نظامية تقابل ما هو موجود خارج النظام الذي يتصل بالحسي وهذه المقابلة في الحقيقة نجدها اليوم في مجال العرفان، فالعرفانية هي التوجه الذي يهتم بقدرات الذهن وهذا حسب اعتقادنا ما جعل النحاة يطلقون على هذه الأفعال "أفعال القلوب"، فكأنّنا بهم عرفانيون قبل العرفانية -إنْ صحت العبارة- وبضرب من الموضوعية نقول إنهم كانوا آخذين بعين الاعتبار بهذا البعد العرفاني برغم اختلاف المنطلقات وتباعد الأزمنة.

ولعلّ الطريف في خاصية هذه الأفعال أنها لا تؤدّي نفس الوظيفة التي للفعل عموما، وهذا ما نستشفه في كلام النحاة، فسيبويه يضرب مقارنة بينها وبين أفعال من نوع "ضربت وقتلت"، فليس ظننت هي

قتلت ووجه الاختلاف عائد لكون "قتلت" تجيء لمعنى في ذاتها فحين تكون أفعال القلوب مُعبّرة عن جهة اعتقاد المتكلم ظنا و شكّا ويقينا، ولكنه شكّ ويقين لا يُخرج الكلام من مجال الواجب[٢٢]. وقد يسمح لنا المقام لنشير إلى أنّ هذه الأفعال تشترك مع الفعل الإنشائي في بعض الخصائص، ولعل أبرزها أنّ الفعل الإنشائي يعيّن العمل المقصود بالقول، وأنّ أفعال القلوب تعيّن الاعتقاد، وهما (العمل المقصود بالقول /الاعتقاد) تصوران يقعان في ذهن المتكلم.[٢٣]

ولنا هذا الرسم التوضيحي، يكشف عن أثر هذه الأفعال والحروف التي تُسهم في تعيين هذا الاعتقاد الإثباتي:

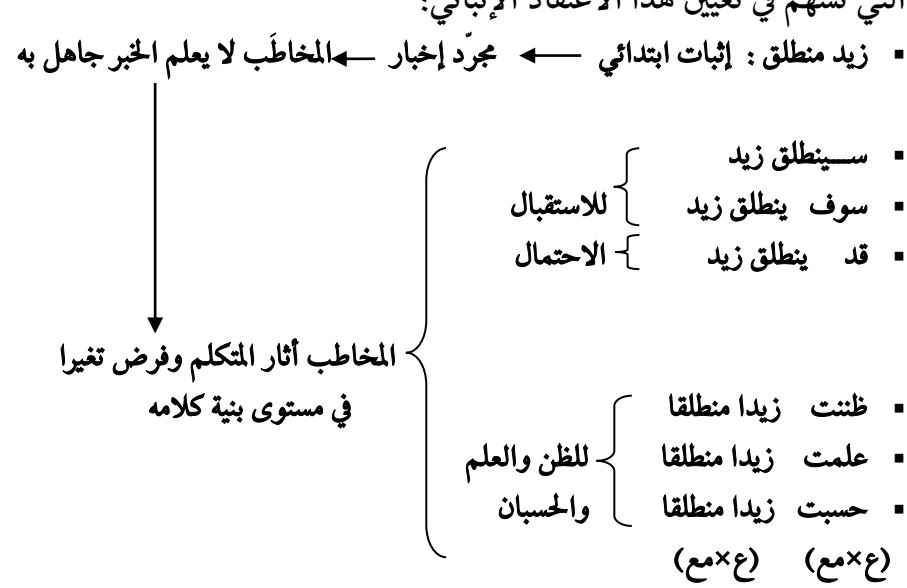

ما يتبيّن لنا من خلال هذه الأفعال أنّها أفعال قد دخلت على كلام عمل بعضه في بعض فلم تغيّر من معناه الأوّل وهو مجرّد الإثبات الابتدائي المُعبر عن جهة اعتقاد في مضمون الكلام في مقابل جهل المتكلم به، وإنّما دورها هو تعيين هذا الاعتقاد الذي استقرّ في نفس المتكلّم بين يقين وشك وظنّ وحسبان فهذه الأفعال التي دخلت في موضع فعل المتكلم وهو موضع القصد أساسا،

تعكس في الحقيقة حواراً باطنيًا بين المتكلم والمخاطب، فما قام به المتكلم من إضافات في مستوى بنية كلامه (قد، السين، سوف، ظن، علم، حسب)، دليل على تساؤلات ضمنية من المخاطَب يستفسر فيها عن الزمن (السين/سوف) في الحالة الأولى ويستفسر عن احتمال الوقوع (قد) في الحالة ثانية ومختبرا لعلم المتكلم في الحالة الثالثة (الظن/الحسبان/العلم). ومن هذا المنطلق يمكننا الإقرار بأنّ المخاطَب هو الموجّه لاعتقاد المتكلم وهو الفاعل الحقيقي في هندسة خطاطة الكلام وكأنّنا بالمتكلم الذي حُمل عليه عاتق الفعل والحدث والعامل يخضع لسلطة السياق والمقام ممثلة في المخاطَب.

ولعلّ ما يمكن أن نستنتجه عامة في قضية هذه الأفعال والحروف أنّها:

- تكشف عن دور المخاطَب بما له من سلطة في هندسة اعتقاد المتكلّم وهي سلطة لا تظهر ظهورا فعليا وإنّما تكشف عنها بنية الخطاب وإضافات المتكلم في مستوى البناء الكلامي.
- تُحدّد جهة اعتقاد المتكلم و تُعبّر عما هجس في نفسه من يقين أو شك لذلك فهي أفعال نفسية.
- أفعال لا تتجاوز دلالتها أصل المعنى (الدلالة الوضعية) و إنّما هي زيادة في الإعراب في علاقة المتكلم بالمخاطب والكون الخارجي.
- حروف دالة على اعتقاد المتكلم (الواجب) من الأحداث «لأنّ اللغة لم تأت لتحكم بحكم أو تثبت... على حدّ قول الجرجاني[٢٤] ، وإنّما الذي يُثبت هو المتكلم.
- أفعال تخلو من صفة الحدثية و تكتفي بدور الكشف عن نوع العلاقة بين المتكلّم و حالة الأشياء في الكون الخارجي من جهة، وبينه وبين مضمون كلامه من جهة ثانية ولعلّ هذا هو السرّ في تسميتها أفعال القلوب.
- أفعال يُعبّر بها المتكلم عن جهة اعتقاد و تقع بين الإثبات الابتدائي والإثبات المؤكد.

والجدير بالذكر في هذا السياق أنّنا وبالرغم من حديثنا عن درجات الاعتقاد في الإثبات وهو حديث يُدرج في إطار المستوى النّحويّ النظاميّ لما في الاعتقاد من اتصال بالأساس المجرّد، نجد حضورا قويا للمخاطب مُسهما في التحكّم في الحالات الذهنية للمتكلّم وهذا الفهم يقترب من أطروحات العرفانيين الذين يقرّون بوجود نسق عرفاني في الذهن يختزل الواقع ومن بينه في هذا السياق (المخاطَب)، وعليه يمكن القول:إنّ المخاطب شريك فعلي في بناء الكلام أو هو المهندس الأوّل لخطاطة ذهن المتكلم، هذا الطرح نقوله لما وجدنا في أفعال القلوب من تلوّن وحربائية على حدّ قول المسعودي[٢٥]، تقحمها في دائرة الطرح التداولي وتجعل لها اتصالًا حقيقيًا بالمقام.

٢-٤- توكيد الإثبات درجة من درجات الاعتقاد وبداية الحضور المُعلن للمخاطَب[٢٦]:

تبيّن لنا ممّا سبق ذكره في الحروف المختصّة بالفعل من مثل قد وسين وسوف، وأفعال الاعتقاد من ظن وعلم ويقين أنها تقع في درجة أعلى من الإثبات الابتدائي ودورها تعيين هذا الاعتقاد الأوّل دون الخروج عن أصل المعنى في الإثبات، فهي تُدقّق جهة اعتقاد المتكلم من مضمون كلامه وتعيّنها، وسنحاول في هذا العنصر رصد توكيد الإثبات بوصفه درجة أقوى مما ذكرناه سلفا.

لا ريب في أنّ الحديث عن التوكيد بوصفه درجة من درجات الاعتقاد يفترض بالضرورة استحضار المقام، فقد كنّا أشرنا إلى أنّ ملامح المقام وحضور عناصره بدأت تظهر لنا مُذْ بدأ المتكلم في إضافة أفعال الظن والشك والتي تساءلنا فيها عن إمكانية بداية تشكّل عناصر المقام واتصال المتكلم بالعناصر الخارجية وخاصة المخاطَب، فمع التوكيد لابد من تصور حوارٍ ما، نجد فيه أنّ «المتكلم عندما يخبر إنما هو يُجيب المخاطب عن سؤال صريح أو غير صريح، إذ إن كل إخبار يصحّ أن يكون جوابًا عن سؤال سائل [٢٧].

وقد بيّنا سابقاً في إطار الإثبات الابتدائي أنّ المتكلم يُعبر عن اعتقاد راسخ

في ذهنه وتكون تبعا لذلك علاقته مع مخاطبه في هدوء تام ، فهو يعمل على إثبات شيء واقع في الخارج أو نفيه، إلاّ أنّ هذه العلاقة سرعان ما تتغير في حالة الخبر المؤكد، فالمخاطَب طالبًا جوابًا عن سؤال أو منكرا رادًا لكلام المتكلم، فيأتي التوكيد « لينقذ المخاطب من ورطة الحيرة بإدخال اللام في الجملة أو "إنّ " [٢٨]، فيقوم المتكلّم بتوكيد كلامه ويختار لذلك طُرقًا عدة كأن يؤكد بحرف "إنّ" أو باستعمال أساليب أخرى من مثل التوكيد بالقسم أو المفعول المطلق أو بأدوات الحصر والتخصيص، ومن هنا فإن توكيد الإثبات يأخذ أشكالا عدة نحاول تفصيلها في هذا القسم بالوقوف عند الإثبات بـ "إنّ" والمفعول المطلق وبأدوات الحصر والاختصاص وصولا للتأكيد بالقسم وبيان الفروق بينها والكشف عن دورها بوصفها جميعًا تعبّر عن درجة من درجات اعتقاد المتكلم من مضمون كلامه، هذا مع التأكيد على دور المخاطب في العملية الكلامية فلا شكّ أنّ بحثنا يسعى للكشف عن دوره في صياغة الكلام وفي فاعليته في توجيه رؤية المتكلم.

ويحلو لنا في هذا المقام أنّ نشير إلى أنّ التوكيد في هذا السياق هو نوع من المحاججة يستعملها المتكلم اتجاه مخاطبه لنزع شكوكه وإماطة اللثام عمّا يختلج في نفسه من شبهة، فهو أسلوب من أساليب اللغة يدافع به المخاطب عن أطروحته ويقتضيه سياق القول الذي يكون فيه المخاطَب طرفا رافضا أو شاكا، وقد لمسنا غايات التوكيد عن الاستراباذي حيث تحدث عن أغراضه، ولخصها في ثلاث نقاط أساسية بقوله: «الغرض الذي وُضع له التأكيد: أحد ثلاثة أشياء:

أحدهما: أن يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع عنه، وثانيهما: أن يدفع ظنه بالمتكلم الغلط، فإذا قصد المتكلم أحد هذين الأمرين، فلا بدّ أن يكرّر اللفظ الذي ظنّ غفلة السامع عنه، أو ظنّ أنّ السامع ظن به الغلط فيه(...) والغرض الثالث أن يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزا [٢٩].

وبهذا القول يضعنا الاستراباذي أمام غايات التأكيد وأغراضه التي

تتمحور في مجملها في العلاقة المتسمة بالتوتر بين المتكلم والمخاطب وهو توتر خطابي تقتضيه العملية الكلامية لا محالة بين متكلم مثبت وسامع راد للكلام شاك فيه أحيانا، ولذا فنحن في الإثبات نصطدم بمخاطب قد ينكر كلامنا وهنا نلجأ للتأكيد لدفع هذا الإنكار والظن، فالتأكيد في مجمله تقوية للإخبار، يقول التهانوي: أي جعل الشيء مقررا ثابتا في ذهن المخاطب .[٣٠]

٢-٤-١-الإثبات المؤكد بـ "إنّ":

تمثّل "إنّ" هو حرف بمنزلة الفعل، وهو حرف يتنزّل من بين الحروف العاملة فيما بعدها فهي مما يدخل على الجملة ليؤكدها، وهذا ما جعل صاحب الكتاب يضعها ضمن قسم الإسناد الذي "يجري مجرى الفعل أو ما يكون بمنزلته"[٣١]. فهذا الحرف يدخل على حدث موجود في الكون ليؤكده فقولك "إنّ عبدالله قائم" هو توكيد لحدث موجود في الكون هو "عبدالله قائم" ولكن من الضروري هنا لفت النظر إلى قضية هامة وهي أنّ "عبد الله قائم" هو قول غايته مجردّ إخبار عن الكون بنسبة القيام لعبدالله، فالمتكلم هنا ينقل خبرا لما رآه في الكون متمثلا إلاّ أنّنا مع "إنّ عبد الله قائم" كأنّنا بالمتكلم يصطدم في مستوى اعتقاده مع من يرفض قوله ويردّه ولهذا قام بتوكيد كلامه وتقويته وهذا ما يفتح لنا المجال للإقرار بحضور عنصر المخَاطَب في الكلام، ولعلّ هذا الوضع اللغويّ قد كان في وعي نحاتنا منذ القديم فقد أورد الجرجاني في الدّلائل القصة المشهورة[٣٢] بين الكندي وأبي عباس المبرد وحاول أن يبين دلالة "إنّ" التي تفيد التوكيد، يقول الجرجاني: « واعلم أنّ هاهنا دقائق لو أن الكندي استقرى وتصفّح وتتبع مواقع "إنّ" ثم ألطف النظر وأكثر التدبر، لعلم علم ضرورة أن ليس سواء دخولها وأن لا تدخل [٣٣].

ولن نهتم كثيرا بفوائد "إنّ" وموقعها في الجملة، فالجرجاني دقّق في المسألة وأوضحها إلا أنّ ما يعنينا منها هو ارتباط المتكلم بها من ناحية الاعتقاد في علاقته بالمخاطَب.

	ع	مع
١.		عبد الله قائم.
٢.	**إنّ**	عبد الله قائمُ.
٣.	**إنّ**	عبد الله لقائمُ.

الحال هنا هي "إنّ" التي بدخولها تجعل دلالة البنية النّحوية مختلفة عن دلالتها الأولى وليس كما قال الكندي، بل إنّ زيادة الألفاظ بزيادة المعنى كما قال أبو العباس المبرد، فشغور موضع فعل المتكلم في البنية النحوية أفضى بنا إلى إثبات بمعناه الابتدائي، فلا شك أنّه الموضع الذي تتجلى فيه مقاصد المتكلم، وكما رأينا فإنّه يمكن أن يُملأ بأفعال غير حقيقية تفصح عمّا استقر من اعتقاد لدى المتكلّم تجاه مضمون كلامه، كما يمكن أن تسِمهُ حروف تعبّر عن درجات اعتقاد المتكلّم و قضيته، ففي(٢)" إنّ عبد الله قائم" جواب عن سؤال سائل، ويشترط الجرجاني: «أن يكون لسائل ظن عن المسؤول عنه على خلاف ما أنت تجيبه به، فأمّا أن يجعل مجرّد جواب أصلا فيه فلا لأنه يؤدي إلى أنه لا يستقيم لنا إذا قال الرجل:كيف زيد؟ أن تقول صالح، وإذا قال أين هو؟ أن تقول في الدار وأنّه لا يصح حتى تقول: "إنه صالح" ، "وإنه في الدار"، وذلك ما لا يقوله أحد . وفي(٣) "إنّ عبد الله لقائم" يقول الجرجاني: إنّ تجمع مع اللام للكلام مع منكر راد لكلامك، ويؤكد ذلك بقوله: إنه «إذا كان كلامك مع منكر كانت الحاجة إلى التأكيد أشد، وذلك أنّك أحوج ما تكون في زيادة إلى تثبيت خبرك إذا كان هناك من يدفعه وينكر صحته [٣٤]. ولعلّ أهمّ ما يمكن أن نتبيّنه هو أنّ " **إنّ**" حرف بمنزلة فعل المتكلّم[٣٥] دخلت على كلام عمل بعضه في بعض و أوجب فائدة لتقوية المعنى في ذهن المتكلم لا لتغيير معنى البنية النحوية لذلك ذهب سيبويه إلى أنّ معنى ((إنّ زيدا منطلق": زيد منطلق وإنّ دخلت توكيدا))[٣٦]، وقد لا يكفي المخاطَب بتوكيد المتكلم لكلامه بـ" **إنّ**" فيردّ كلامه منكرا وهو ما يجعل المتكلم يبحث عن

مؤكدات أخرى، فيدعم كلامه بإضافة لام التوكيد، وهذا ما تجلّى في محاورة أبي العباس المبرد والكندي، فقولك: إنّ عبد الله(لـ) قائم ردّ على منكر أنكر كلامك، وهذا الشكل التأكيدي هو أقوى من التأكيد بـ" إنّ" وفيه نوع من "المبالغة في إرادة التأكيد".

إذا كان ذلك كذلك كان الخطاب قائما على نوع من التّعاقد بين المتكلم ومخاطبه وهو تعاقد ينظم وفقه المتكلم كلامه بما يقتضيه حال مخاطبه فيأتي التركيب على قدر الحاجة، فإن كان المخاطب خالي الذّهن من الحكم بأحد طرفي الخبر صيغ له الخبر بدون مؤكدات، وهذا ما يسمى الخبر الابتدائيّ وإن كان سائلا طالبا لشيء وجب توكيده بمؤكد، وهذا هو الخبر الطلبي وإن كان شاكا مترددا وجب تقوية الحكم بأكثر من مؤكد وهذا ما يسمى الخبر الإنكاريّ.

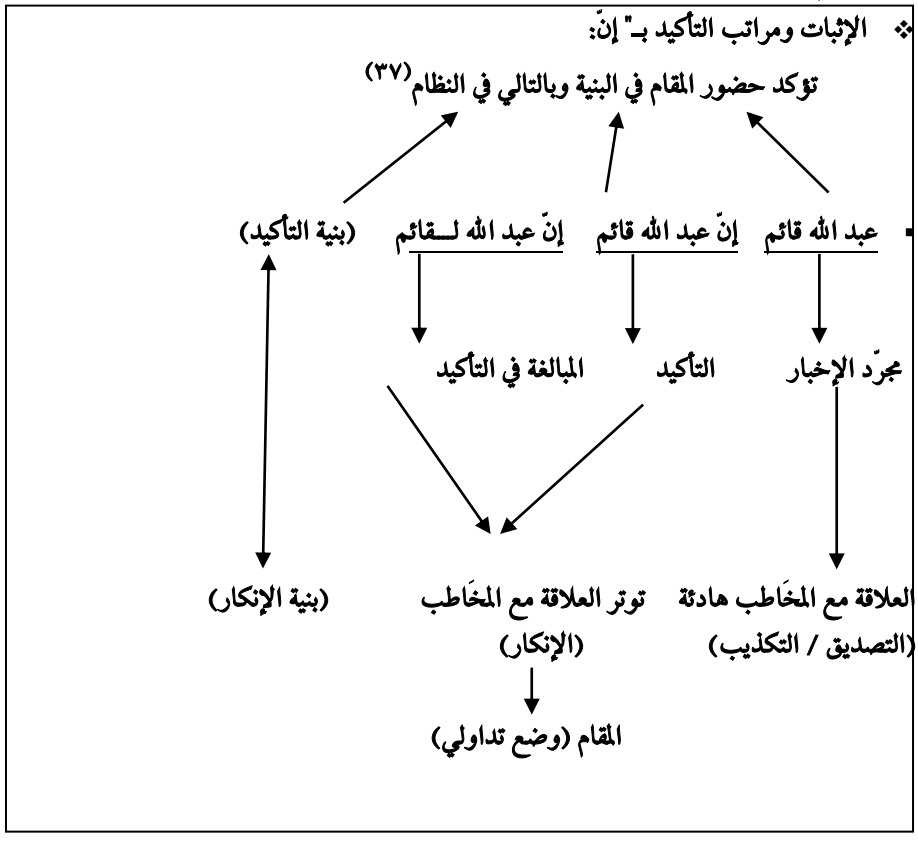

يتبيّن لنا من خلال هذا الرّسم أنّ التغيّر في مستوى البنية ينبئ عنْ حدث واقع في مستوى المقام وبالتالي فإنّ هذا الاختلاف مرجعه عمليات التفاعل الحاصلة بين المتكلم والمخاطب وهو تفاعل واقع داخل البنية النحوية باعتبار أنّ المتكلم هو من ينشئ هذه البنية وهو في إنشائها يستحضر كل مقومات المقام ومن بينها المتلقي، وبالتالي فإنّ دخول أدوات التأكيد من مثل "إنّ" تصريح بوضع لغوي غير معلن (مقام) يكون فيه للمخاطَب دور كبير في إنشاء المعنى ومن هنا تظهر حاجة المتكلّم لهذه الأدوات والحروف في علاقة وثيقة بمقاصده وأغراضه نتيجة تفاعله مع مخاطبه كمساهم فعلي في عملية بناء القول.

نستنتج ممّا سبق ذكره أنّ عمل التّوكيد بـ "**إنّ**" عمل يُنجزه المتكلّم نتيجة رفض المخاطب قبول الخبر المُلقى إليه فيعمد المتكلّم إلى حروف يؤكّد ويزجي بها قوله، وهذه الحروف تعبّر من جهة عن موقف المتكلم من مضمون كلامه(٣٨)، وهو موقف صادر عن اعتقاد وجوب، وتعبّر من جهة ثانية عن حضور المخاطَب في البنية النحوية من خلال دفع المتكلم إلى تثبيت كلامه، ونشير هنا إلى أنّ هذا الوضع التداولي بكل عناصره من متكلم ومخاطب مسجّل في البنية النحوية، وهذا ما يؤكد المبدأ الذي نسعى إثباته في كون البنية النحوية تختزل المقامات وكون المقام جزءا من البنية النحوية وكون الدلالة نحوية بالأساس تختزلها البنية في المستوى المجرّد الأعمّ.

تأسيسا على ما سبق يمكن القول في درجات الاعتقاد إنّ المعنى الإعرابيّ يتشكّل لدى إثباتات الإيجاب والنفي الواقعة على الأخبار المولدة عن اعتقادات:

- إماّ شغورا ، إذ ينخزل إليها معنى تركيب الإعراب.
- وإما وسمًا بمعنى لا يتغيّر من معنى الابتداء وهو معنى التّوكيد.

تقول:

- زيد منطلق ، على الابتداء فيدلّ تركيب الإعراب على المعنى الإعرابيّ الإثباتيّ في صدر الكلام الذي ورد فارغًا.

- إنّ زيداً منطلق ، بمنزلة زيد منطلق، إذ لا تفيد إنّ غير التوكيد وليس كذلك "ليت" لأن بين قولك "ليت زيدا منطلق" و"زيد منطلق" فصلا قويًا في المعنى(٣٩)، وعلى هذا الأساس فإنّ "إنّ" لا تغيّر من معنى الابتداء شيئًا غير التأكيد على جهة اعتقاد المتكلم، وهي ليست مثل ليت و لعلّ و كأنّ، فهي حروف خارجة عن معنى الابتداء (٤٠).

هذا التصوّر لمعاني التأكيد يلخّص مبدأ هاما في البحث يتمحور بالأساس في علاقة المتكلم بالمخاطَب، فالمتكلم يلجأ للتأكيد نتيجة اصطدامه بالمخَاطَب، ومن هنا نفهم أنّ التوكيد تقوية للكلام وتثبيتا له، فهو لا شك داخل على كلام مثبت.

٢-٤-٢- الإثبات المؤكد بأدوات القصر والاختصاص:

إنّ محاولة كشفنا عن دور المخاطَب في هندسة اعتقاد المتكلّم من خلال درجات الاعتقاد تجعلنا نتتبع بدقة تحولات المتكلّم في اعتقاده بربطها بوجود المخاطَب طرفا فعليا، ولعل الشيخ عبد القاهر الجرجاني كان من أكثر الذين تتبعوا الفروق المعنوية في الكلام، ومن هنا فلم نكتف بعمل "إنّ" التي تعد أداة تأكيد ظاهرة ومعلومة في البحث النحوي بل بحثنا في الأدوات الأخرى ولعلّ من بين الأدوات التي وجدنا لها حضورا قويا في عملية التأكيد نجد أدوات القصر والاختصاص التي يؤتى بها عادة لتأكيد الكلام. وتُعد أدوات القصر والاختصاص أداوت يستعملها المتكلّم في حال إنكار مخاطبه لكلامه لهذا أوردها الجرجاني في سياق التأكيدات التي تُستعمل في الخبر، يقول الجرجاني:« وأما الخبر بالنفي والإثبات نحو: "ماهذا إلاّ كذا"، و "إن هو إلاّ كذا"، فيكون للأمر ينكره المخاطب ويشك فيه... (٤١)، ومنذ البداية يعلن الجرجاني حضور المخاطب وفاعليته. ومن هذا المنطلق فإنّ الوقوف على هذا النوع من التأكيد ضروري، ذلك أنّه يدرج في باب درجات الاعتقاد في الإثبات ما دام فيه نوع من التخصيص الذي يؤكد الكلام ويقويه، وهو شديد الارتباط باعتقاد المتكلم ومضمون كلامه، وقد وجدنا عند الجرجاني في

الدلائل الإثبات المؤكد « **بإن وإلاّ**، والمتتبع لسياقات ورود هذا الإثبات يلحظ أنه جاء لتأكيد شيء يردّه المخاطب وينكره، وقد ذكر الجرجاني قوله تعالى مثالا لهذا النوع: ﴿**وَمَا يَنْطِقُ عَنْ الهَوى إنْ هُو إلاّ وَحيٌ يُوحَي**﴾ [سورة النجم:٣-٤]، فدلّت الآية على التثبيت والتأكيد لشيء وقع نفيه، وهو تثبيت أنّ ما نزل على الرسول (ص) هو وحي من عند الله، ونفي أن ما ينطق به هو من الهوى.ويحرص الجرجاني على التدقيق في مسألة هذا التّأكيد بالحصر ويحاول تبيّن الفروق بين هذا النوع من الحصر والحصر "بإنّما" وهو فرق عبّر عنه الجرجاني بقوله:إنّ "إنّما" تأتي ابتداء وقد أورد مثالا من قوله تعالى: ﴿**قل إنّما أنا بشر مثلكم**﴾[سورة الكهف:١١٠]، بينما تكون "إنْ إلاّ" ردّا على كلام سابق قد قيل. ويعد القصر بالنّفي والاستثناء من بين الأدوات الهامة في عملية تأكيد الكلام وتقويته ويأتي مخالفا في معناه لأدوات القصر الأخرى ذلك أنّ المخاطب في العادة يكون جاهلا أو منكرا للخبر في هذه الحالة، وعليه يسعى المتكلم إلى تثبيت القول وتقريره إيّاه، فإذا رأيت شخصا من بعيد فقلت: "ما هو إلاّ زيدٌ" لم تقله إلاّ وصاحبك يتوهم أنه ليس بزيد، وأنه إنسان آخر، ويجدُّ في الإنكار أن يكون زيدا [٤٢]، وهذا الكلام من صاحب الدلائل يكشف قدرة المخاطب وتأثيره في ذهن المتكلم.

ولعلّ ما يتميّز به القصر والاختصاص في عمليّة التأكيد أنّه يلفت النظر داخل الجملة إلى جزء منها دون آخر و كأنّنا به يشدّ انتباه المتلقي إلى غاية معينة فقولك مثلا: "**نزار قباني شاعر لا كاتب**" فيه لفت نظر إلى أنّ نزار قباني شاعر وليس أمرا آخر مثل ما كان يتوهّم المخاطب من كونه كاتبا وشاعرا ، وهذا لعمري فيه نوع من المحاججة[٤٣] لطرف مقابل يعتقد أنّ نزار قباني كاتب وعلى هذا التصور بُني تعريف القصر يقول السكاكي: وحاصل معنى القصر راجع إلى تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثان، كقولك: زيد شاعر لا منجّم، لمن يعتقده شاعرا ومنجما.أو قولك: زيد قائم لا قاعد، لمن يتوهم زيدا على أحد الوصفين، من غير ترجيح [٤٤].

ما يمكن أن نلاحظه مبدئيا أنّ القصر والاختصاص يفيدان التأكيد وتقوية الكلام، وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل حول الاختلاف بين هذه الأدوات و الأداة "إنّ" في عمل توكيد الكلام وتقويته؟ فلا شكّ في أنّ المتكلم حينما يؤلّف كلامه يكون ذلك في إطار قصدية معينة وهذه القصدية تطفو ملامحها على البنية، فاستعمال أداة دون أخرى فيه دليل على اختيار واع من متكلم ضمن سياق لغوي خاص، وهذا المبدأ مترسخ في نظرية النظم عند الجرجاني، فالمتكلّم في اختياره لكلامه دائما يصبو إلى أغراض معينة يكون فيها كلامه على هيئة دون أخرى. استنادا على ما سبق نقول:إنّ اختيار "إنّ" في صدر الكلام ليس هو اختيار "إنّما" وهذا طبعا عائد إلى كون كل من الحرفين عمل خاص به، وبالتالي فنحن أمام درجات من التوكيد، يقول محمد الصحبي البعزاوي في دراسته لأدوات القصر والاختصاص: « تلك الأدوات وإن اشتركت في معنى التوكيد وساهمت في إبراز معنى البنية اللغوية (...) فإنّه لا يمكنها أن تشترك في درجة التأكيد، إذ التأكيد درجات متفاوتة تعبر عنها الأبنية اللغوية[٤٥]، ومن هنا فإنّ عمل "إنّ" يختلف عن عمل "إنّما" وذلك أن "إنّ" تأتي ردّا على كلام سابق واعتقاد قائم على الشك وعدم اليقين من مخاطب فتكون بذلك مساهمة في تقوية الحكم وردّ الاعتراض بينما تأتي "إنّما" لخبر يعلمه المخاطب وما دخولها إلاّ تقوية وإثبات، وفي ذلك يقول الجرجاني: « اعلم أن موضوع إنّما على أن تجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحّته[٤٦]، أو لما ينزل هذه المنزلة، تفسير ذلك أنك تقول للرجل : "إنّما هو أخوك" و "إنّما هو صاحبك القديم": لا تقوله لمن يجهل ذلك ويدفع صحته، ولكن لمن يعلمه ويقرّ به، إلاّ أنك تريد أن تنبهه للذي يجب عليه من حقّ الأخ وحرمة الصّاحب [٤٧].

أمام هذه الحقيقة التي أوردها الجرجاني يمكننا القول: إنّ المتكلم يسعى وهو يبلور كلامه إلى إيصال مقصده للمخاطب في أحسن صوره، فيختار بنية دون أخرى، علما منه أنّ هذه دون الأخرى تناسب مقام القول، فاستعمال

"إنّ" بخلاف استعمال "إنّما" وإنْ كانا في سلم واحد وهو سلّم تأكيد الكلام، ومن هنا نقول: إنّ هناك درجات في تأكيد الإثبات تتوزّع بحسب مقاصد المتكلم وأغراضه وهذا التوزّع في غاية الأهمية بوصفه يؤثر في دراسة معنى الإثبات، ولعلّ الطريف في توزع هذه الأدوات والصيغ في إبراز اعتقاد المتكلم ودرجاته أنّها تلفت النظر لحركة الاعتقاد التي يمارسها المتكلم وهي حركة تستبطن حضور المخاطب، فالمتكلّم وحركة اعتقاده الظاهرة في سطح البنية إعلان بوجود طرف مقابل لا محالة وهذا التصور من شأنه أن يدفع حدسنا حول استبطان البنية لمقامات قولها نحو الحقيقة، وهذا ما سنحاول إثباته في بحثنا هذا.

إنّ ما يمكن أن نخرج به من نتائج في تتبعنا لهذا النوع من التأكيد هو:

❖ أنّها أدوات يُؤتى بها لتقوية الحكم وتثبيته بتخصيصه وقصره بما في القصر والاختصاص من معاني التأكيد.

❖ أنّها أدوات متفاوتة في سلم التأكيد، وهذا التفاوت يبرز لنا دقائق لغوية مرتبطة بتمثّل المخاطَب وحضوره القوي في بلورة العملية الخطابية.

❖ أنّ عمل هذه الأدوات مختلف عن عمل "إنّ" وخاصة في مقارنتها بعمل "إنّما" وهذا الاختلاف مؤداه أنّ "إنّ" تدخل على الجملة لتلغي حكما سابقا وتؤكد آخر في حين تعمل إنّما على تقوية حكم معلوم عند المتخاطبين وذلك لأنها لا تجيء لخبر يجهله المخاطب أو ينكر صحته على حدّ قول الجرجاني، وهذا يكشف عن قدرة المخاطَب في هندسة اعتقاد المتكلم.

❖ أنّ هذه الأدوات تصرّح بوضع تداولي ضمني بين المتكلم ومخاطبه، وأن التغيير الحاصل في مستوى البنية دليل على وجود المخاطَب طرفا فاعلا في عملية بناء القول[٤٨]، وهذا ما يُقرّب المبدأ الذي نسعى لإثباته من كون المقام جزءا من النظام النحوي، وقدرة النظام على التكهن بمقامات قوله.

٢-٤-٣-الإثبات المؤكّد بالقَسَم وارتفاع حدّة الحوار:

انتهينا في العنصر السابق بنتيجة أنّ دراسة المؤكدات التي لا تخرج من إطار الوضع اللّغويّ ونقصد هنا أن كلّ ما تقدم فيما يخصّ تأكيد الإثبات بـ "إنّ" وبالمفعول المطلق هي تأكيدات من داخل اللغة، فبنسبة لـ "إنّ" فأداؤها وضعي نحوي بوصفها كالفعل في العمل، هذا إلى جانب تصدرها للحيز الكلاميّ، أما بالنسبة للتأكيد بالمفعول المطلق فهو متعلق بمستوى من مستويات النحو وهو المستوى الاشتقاقيّ وبالتالي لا نزال في مستوى النظام مع هذه المؤكدات. وبخلاف هذه المؤكدات نجد مؤكدات أخرى نثبت بها كلامنا ونفترض أنّ هذه المؤكدات مرتبطة بوضع تداولي إنْ صحت العبارة، وهذا النوع هو الإثبات بالقسم، فكيف يمكن أن نؤكد بالقسم؟ وهل في القسم معنى زائد عن مجرّد الإثبات؟ وأي حضور للمخاطب في بنية القسم؟ أليس في القسم نوعًا من المعرفة المشتركة بين المتكلمين بحكم الأعراف والشرع؟

يُدرج القسم في تصور النحاة ضمن توكيد الكلام يقول سيبويه: «واعلم أن القسم توكيد لكلامك [٤٩]، ونفهم من كلامه أنّ القسم دخل على كلام عمل بعضه في بعض وحسن السكوت عليه، فالقسم بمثابة" حقا" "وإنّ " في الأمثلة السابقة ودوره هو توكيد الكلام ، إلاّ أنّ الاختلاف بينهما يظهر في كون القسم قريب من غير الواجب، لأننا عندما نقسم بكلام مثبت فنحن في الأصل نلتزم بفعل لم يتحقق بعد بل زمانه المستقبل ولهذا تحدث سيبويه عن ضرورة لزوم اللام والنون له فقولك: والله لأفعلنّ قسم تعلق بزمن المستقبل لذلك« لزمته اللام ولزمت اللام النون الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة [٥٠]، فغير الواجب الذي لم يتحقق بعدُ هو الذي أكسب القسم قيمة في التأكيد، وإلا ما كنّا لنقسم أصلا على شيء مضى وإن كان موجودا.

وإنْ تتبعنا بنية القسم نجد أنّ للقسم أشكالاً نحوية مختلفة:

- القَسَمُ بالحروف وهو الشكل النحوي الوضعي للقسم ويضاف إليه القسم بالفعل:

- والله لأفعلنّ } التزام اتجاه مخاطَب بفعل لما في القسم
- توكيد توكيد الإثبات } من التزام شرعي

نلحظ أنّ هناك توكيدًا مضاعفًا للإثبات الأوّل الذي هو في الأصل بهذا الشكل: "أحلف بالله لأفعلن"، غير أنّ هذا الأخير إنشاء نحوي صريح بعبارة أستين، وقد أشار سيبويه إلى أنّ للقسم شكلا أساسيّا وهو في مثل قولنا "والله لأفعلن" أما بقية الأشكال الأخرى فقد دخلها القسم من أبواب المعجم في التقائه بدلالتي الاشتقاق والتصريف على حدّ قول ميلاد، ولعل الطريف في بنية القسم أنّ المخاطب حاضر بالقوة فيها، فالمتكلم بالتزامه بالقسم يقحم نفسه في تعاقد لغوي وشرعي ينزل بنية القسم بمثابة الوعد القطعي الثبوت لما في القسم من سلطة شرعية، وهذا طبعا يدعم فاعلية المخاطَب وحضوره في بنية الكلام.

▪ القَسَمُ المُعبّر عنه ببنية نحويّة خبرية دخلها القسم من مداخل المعجم والتصريف والمواضعات الاجتماعية، مثال: علم الله لأفعلنّ، وقولك شهد الله لأفعلنّ وهذا قريب من إنشاء الدعاء بالبنية الخبرية، شهد لأفعلن "لفظه لفظ ما قد وقع ومعناه أسأل أن يغفر له[٥١].

إذا كان ذلك عُدّ القسم تأكيدا للكلام وهذا هو الغرض منه ولنا في الاستعمالات اليومية ما يثبت دور القسم في التأكيد، فالمتكلم المُقسم يلتجئ للقسم لما له من سلطة على المتقبل وهذا طبعا يجب أن ننزله في سياق ثقافي يعلي من شأنّ القسم بوصفه نوعا من الالتزام الأخلاقي، وقد يكون يجانب تحليلنا هذا الموضوعية العلمية وينخرط في التحليل العاطفي إلاّ أنّنا نقول: إنّ هذا يمكن أنّ يجذر القسم تداوليا بما يسهم في تأكيد دوره بنيويا؛ ذلك أن القسم تأكيد للكلام لدفع الشكّ والتردّد. إنّ ما يتميز به التأكيد بالقسم عن بقية أشكال التأكيد الأخرى أن هذا الأخير أقوى درجة وهي قوة اكتسبها من الأعراف و المواضعات، إضافة إلى ما رأيناه من تشّكل معجمي بدخول اللام والنون اللتين أكسبتا الكلام شحنة إضافية مثلما أكسب التكرار شحنة في

التأكيد ونشير هنا إلى أننا لا نبحث في القسم بقدر ما نريد بيان أنّه نوع من أنواع تأكيد الإثبات، وإبرازه كدرجة من درجاته يسهم المخاطب فيها، وقد أدرجنا القسم في درجات الإثبات لأننا وجدنا فيه معنى توكيد الكلام وهو "مقام خاص" وقد أشار الأستاذ محمد الشاوش إلى ذلك بقوله: « وذلك لأنّ القسم تأكيد وتقوية للإثبات [٥٢]، إلاّ أنّ الشاوش نفسه استأنف كلامه في القسم بوصفه تأكيداً للإثبات نحو اعتبار القسم عملا لغويا مستقلا بذاته[٥٣].

والحاصل من كلّ ما تقدّم هو أنّ التأكيد يعد درجة من درجات الاعتقاد في الإثبات، وقد رأينا أنها درجات متفاوتة وليست في نفس القيمة الدلالية، ذلك أنّنا في إطار سلم دلالي في الاعتقاد يمرّ من أبسط الأدوات تأكيدا إلى أقواها دلالة، ولعلّ الطريف في تتبع هذه الدرجات هو أنّنا نستشف حضور المخاطب ضمنا، فلا شكّ في أنّه طرف فاعل في هندسة اعتقاد المتكلم، فكل إضافة يقوم بها المتكلم في بنية القول تنبئ بوجود المخاطب وتأثيره في صياغة الكلام.

❖ رسم تفصيلي يكشف عن دور المخاطب في هندسة اعتقاد المتكلم:

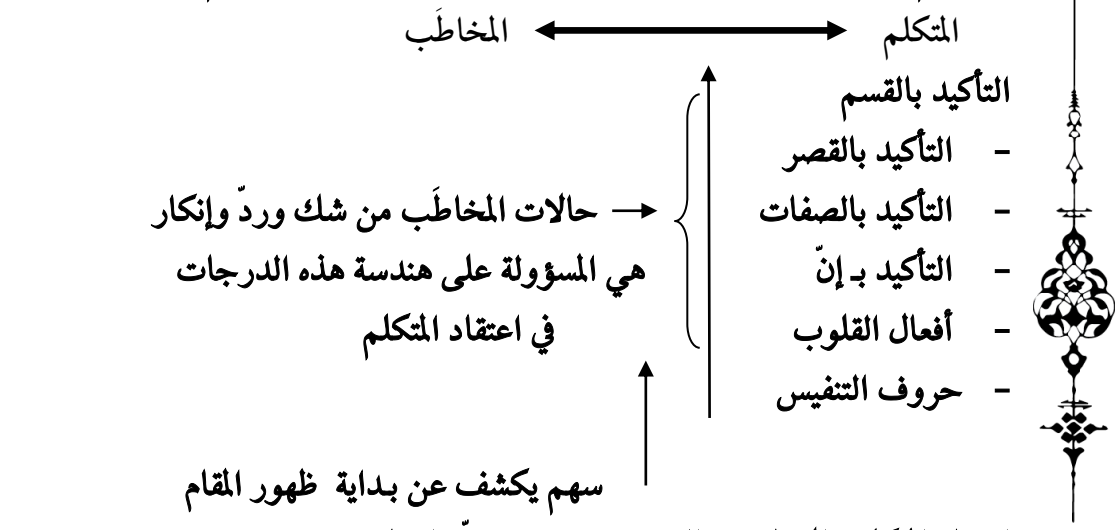

اعتقاد المتكلم (الإثبات)= الدرجة صفر ←مجرّد إخبار ←(حضور ضمني للمخاطب).

خاتمة:

في ختام بحثنا هذا نقول إنّ توزع درجات الاعتقاد في الإثبات تكشف عن نوع من الحوارية الضمنية أحيانا والظاهرة أحيانا أخرى بين المتكلم والمخاطب، وتكشف عن سلطة المخاطَب في الكلام ودوره في صياغة العملية الكلامية برمتها، ولعل الطريف في بحثنا هذا أنّنا تتبعنا حضور المخاطب في المستوى المجرّد الضمني وبداية تبلوره في الكلام من خلال الاشتغال عليه ضمن الإثبات الذي عُدّ الأصل والسابق لا محالة على حدّ قول صاحب الدلائل؛ ذلك أنّ أصل الفائدة على الإثبات والنفي، ولعل ما يمكن أنْ نجنيه من فوائد هو أنّ:

❖ الحروف والأسماء والأفعال التي يمكن أنْ تحتل موضع الصدارة في القول الإثباتي قد توهم بأنّ القول قد يخرج من الدلالة عن الإثبات ليدلّ دلالة معجمية بحسب طبيعة ذلك الحرف أو الاسم أو الفعل، وهذا ما نردّه ولا نقبل به انطلاقا من أنها تسهم في تعيين الاعتقاد دون أن تغيّر معنى الجملة ذلك أنّ هذه الحروف والأفعال في علاقة بالمضمون الإحاليّ للإثبات وغير نافذة للمحلّ الإنشائي أين يوجد المتكلم العامل، فهي لئن استطاعت تعيين الاعتقاد فإنّها غير قادرة على تغيير إنشاء الإثبات الذي يعود للمتكلم وحده .

❖ هذه الأدوات التي يصدّر بها المتكلم جمله تعبيرا عن معنى من معاني الإثبات اختلفت درجة إثباته حسب ما وجد في نفسه وحسب المقامات والسياقات المخصوصة، ويعد المخاطب طرفا هاما في تحديد درجة الإثبات وذلك حسب علاقته بالمتكلم باعتبار أنّ كل إخبار يقتضي ضمنيا وجود سؤالٍ ما وجوابه جملة الإثبات أو النفي.

❖ هذه الدرجات واقعة في مستويات مختلفة من الاعتقاد، وهذا الوقوع هو من صنع المتكلم المؤسس للإسناد الأوّل الذي يحكم دلالة الجملة في أبسط صورها، إلاّ أنّه محكوم بسلطة المخاطَب الذي رأينا حضوره القوي في كامل

المستويات باستثناء حضوره الضمني في الإثبات الابتدائي.

❖ للمخاطب المُخبر إيجابا أو نفيا حضورا "بالفعل" أو" بالقوة" وأن لحضوره أثرا في تعجيم موضع الإفادة في الجملة وذلك في عمل الإثبات إذ زادت درجة الاعتقاد لدى المتكلم عن مجرد الإيجاب الموجب.

❖ للإثبات المؤكد أشكال مختلفة تتوزع ما بين حرف إنّ وصولاً إلى أقوى درجات التأكيد وهو التأكيد بالقسم لأنه تأكيد لتقوية الحكم.

❖ مع هذه الدرجات في الاعتقاد لا نزال في الإطار النحوي ولم ننتقل بعدُ إلى المستوى البلاغي وإنْ كان لحضور المخاطب دليلٌ على التصاق المستوى النحوي بالبلاغي، وهذا ما يؤكد الافتراض الذي بنيناه من كون البنية النحوية تتكهن بمقاماتها وهذا ما يؤكد مبدأ الاسترسال بين البنية والمقام.

هوامش البحث:

(١) جون لانغشو أوستن John Langshaw Austin، فيلسوف إنكليزي وأحد أهم ممثلي فلسفة اللغة، والفلسفة التحليلية. ولد في مدينة لانكاستر، وتوفي في أكسفورد. تخرج في جامعة أكسفورد، متخصصاً في الآداب اليونانية والرومانية. وشغل فيها كرسي الفلسفة الأخلاقية مِن عام ١٩٥٢ حتى وفاته (الموسوعة العربية، مجلد ٤، عن أعلام ومشاهير، ط ٢، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، ١٩٩٩، ص ٢٥٨).

(٢) الجّاحظ أبو عثمان عمر بن بحر، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، ج١، مكتبة الخانجي، ١٩٩٨، ط٧، ص ٣١.

(٣) عبد القاهر بن عبد الرحمان الجرجاني، دلائل الإعجاز، تعليق محمود شاكر، ط ٥، ٢٠٠٤، ص٣١٥.

(٤) التداولية اتجاه لساني يصعب ضبطه وتحديد مفهوم له نظرا لارتباطه بعلوم عديدة وهذا ما صرحت به فرانسوزا أرمينكو بقولها « التداولية درس جديد وغزير، إلاّ أنه لا يمتلك حدودا واضحة ..، تقع التداولية كأكثر الدروس حيوية في مفترق طرق لأبحاث الفلسفية و اللسانية (المقاربة التداولية، تأليف فرانسوزا أرمينكوا، ترجمة

سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، ص١٢).

(٥) هذا المقال نشره قريس سنة ١٩٧٥، وقد ترجم تحت عنوان "المنطق والمحادثة" ويعتبر من المقالات الأصول في الدراسات التداولية (انظر محمد الشيباني، سيف الدين دغفوس، عن إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية، ج٢، ٦١١).

(٦) الأعمال اللغوية هي ترجمة للمصطلح الإنجليزي "speech acts انظر صلاح الدين الشريف تقديم عام للاتجاه البراغماتي ١٩٨٦ عن أهم المدارس اللسانية، انظر أيضا خالد ميلاد، الإنشاء بين التركيب والدلالة ٢٠٠١، انظر شكري المبخوت، إنشاء النفي ٢٠٠٦ أو الأعمال اللغوية ٢٠٠٨، انظر بسمة بلحاج رحومة الشكيلي، السؤال البلاغي: الإنشاء والتأويل ٢٠٠٧.

(٧) هو فيلسوف أمريكي معاصر يُصنف كأحد أبرز الفلاسفة المحدثين الذين ينتمون إلى تيار الفلسفة الحديثة التي طورها أستين ومن أشهر أعمال سيرل، "الأعمال اللغوية"، و"التعبير والمعنى" و "القصدية" (جون سيرل، اللغة والعقل والمجتمع، ٢٠٠٦، ترجمة سعيد الغانمي، ص٥).

(٨) عولنا في هذه ترجمة هذه المصطلحات على الترجمة التي استعملها خالد ميلاد (٢٠٠١) في إبرازه لتقسيم أستين للأعمال المتحقّقة من الكلام (عمل القول والعمل المقصود بالقول وعمل التأثير بالقول) وقد ورد استعمالها تحت مسميات أخرى فنجدها عند شكري المبخوت في كتابه إنشاء النفي حتى مسمى(عمل قولي، عمل في القول، عمل تأثير بالقول) ونجدها عند طالب سيد هاشم الطبطبائي في كتابه نظرية الأفعال الكلامية، ومسعود صحراوي في كتابه التداولية عند العلماء العرب تحت مسمى (فعل القول، الفعل المتضمن في القول، الفعل الناتج عن القول).

(٩) L'Object à étudier ce n'est pas la phrase , mais la production d'une énonciation dans la situation de discours.(Austin 1970,p 143)

(١٠) . John searle , sens et expression ch 4 p 126 ; « pour que la communication reussisse , il faut que ces assomptions soient partagées par l'auditeur ».

(١١) الاستراباذي رضي الدين، شرح رضى على الكافية، منشورات جامعة قاريونس

بنغازي، تعليق يوسف حسن عمر، ج١، ص ٦٠.

(١٢) ميلاد خالد، الإنشاء بين التركيب والدلالة: دراسة نحوية تداولية، جامعة منوبة تونس،٢٠٠١، ص ٨٠.

(١٣) يقول بينفيست في هذا الإطار:.

. « Comme forme de discours, l'énonciation pose deux « figure » également nécessaire, l'une source, l'autre but de l'énonciation ». E.Benveniste. Problème de linguistique générale, paris, gallimard,1974.2/p85.

(١٤) نقصد بمصطلح "سلمية الإخبار" الدرجة الصفر في الإثبات التي تلعب دور التبليغ فقط وهو الغرض الأساسي البسيط، ذلك أن الإثبات بوصفه خبرا يقتضي أنّ يكون حاملا لسمة الإخبار مطلقًا، وقد تعمدنا اختيار السلمية هنا لاعتبار أنّنا نجد العلاقة بين المتكلم والمخاطب هادئة والتي سنراها ترتفع في وتيرتها كلّما أضاف المتكلم في مستوى الاعتقاد حروفا أو أفعالا تعبيرا عن درجة من درجات في علاقته بمخاطبه

(١٥) عبد القاهر بن عبد الرحمان الجرجاني، أسرار البلاغة، علق عليه محمود شاكر، مكتبة الخانجي، الطبعة ١، ١٩٩١، ص ٣٦٦. .

(١٦) حروف التنفيس هو مصطلح وقع اعتماده عند النحاة، وهي حسب خالد ميلاد تمثل متنفسا للمتكلم للإعراب عن متغيرات المقام الحالية و الزمانية ونخصّ بالذكر منها (قد، السين، لن، لّما).(خالد ميلاد، الإنشاء بين التركيب والدلالة،٢٠٠١، ص٥٥٣).

(١٧) ميلاد خالد، الإنشاء بين التركيب والدلالة ٢٠٠١، ص ٥٥٣.

(١٨) السيرافي هامش الكتاب، ج٣، ص١١٥.

(١٩) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية بيروت ١٩٩٩ ج ١، ص١٩٧.

(٢٠) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، علي بن محمد عمران، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ج١، ص ١٥٧.

(٢١) المبرّد، المقتضب ، ج٤ ، ص ٤٠٣.

(٢٢) أدرج سيبويه الحديث عن ما يسمى أفعال القلوب ضمن ما أسماه واجبا وهذا ما يؤكد المبدأ الذي نسعى للبرهنة عليه وهو أن هذه الأفعال تعيين الاعتقاد ولا تخرج الكلام من الإثبات الواجب، وهي بالتالي تكشف أنّنا مازلنا في مستوى الاعتقاد وهذا هام في اعتقادنا لأنّ رصد حضور المخاطب في هذا المستوى من التشكّل يثبت فاعليته في بلورة الحدث الكلامي برمته.

(٢٣) المبخوت شكري، إنشاء النفي وشروطه النحوية الدلالية، ٢٠٠٦، جامعة منوبة تونس، ص١١٤.

(٢٤) الجرجاني عبد القاهر، أسرار البلاغة، ص٣٧٣.

(٢٥) المسعودي عبد العزيز ،٢٠١٥، الحقيقة والمعنى، عن قضايا المعنى في التفكير اللساني والفلسفي، إشراف عبد السلام العيساوي.

(٢٦) جاء في الكشاف للتهانوي أن التأكيد يُطلق اصطلاحا على معنيين: أحدهما التقرير أي جعل الشيء مقررا في ذهن المخاطب وثانيهما اللفظ الدال على التقرير أي اللفظ المؤكد الذي يقرر به وهو ما قصدوه بقولهم: " التأكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر وهو أعم من أن يكون تابعا له" (التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون، ج ١، ص٣٧٢).

(٢٧) سيبويه، الكتاب،ج٣، ص١١٤.

(٢٨) السكاكي، مفتاح العلوم، ص ١٧٠.

(٢٩) رضي الدين الاستراباذي، شرح الكافية، ج٢، ٣٥٧.

(٣٠) التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون،ج ١، ص ٣٧٢.

(٣١) سيبويه، الكتاب، ج٣، ص ١٣١.

(٣٢) رُوي عن ابن الأنبا ري أنه قال: « ركب الكندي المتفلسف إلى أبي عباس المبرّد وقال:إني لأجد في كلام العرب حشوا فقال له أبو العباس: في أي موضع وجدت ذلك؟ فقال:أجد العرب يقولون:"عبد الله قائم"، ثم يقولون "إن عبد الله قائم"، ثم يقولون إنّ عبد الله لقائم فالألفاظ متكررة والمعنى واحد.فقال أبو العباس: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، فقولهم عبد الله قائم إخبار عن قيامه، وقولهم

إن عبد الله قائم، جواب عن سؤال سائل، وقولهم إنّ عبد الله لقائم، جواب عن إنكار منكرٍ لقيامه، فقد تكررت الألفاظ لتكرار المعاني.قال: فما أحار المتفلسف جوابا .(دلائل الإعجاز، ص٣١٥).

(٣٣) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٣١٥.

(٣٤) السابق، ص٣٢٧.

(٣٥)حلّل الأستاذ خالد ميلاد عمل إنّ عند سيبويه وتوصّل إلى نتيجة هامة وهي أن عملها وضعي نحوي بخلاف المؤكدات الأخرى التي تسهم في تأسيسها عوامل من مستويات معجمية واشتقاقية، هذا الفهم يجعل التأكيد مرتبطًا بما هو نظامي وإنْ كان للمقام حضور قوي. (خالد ميلاد، ٢٠٠١، ص٩٩).

(٣٦) ما يُلاحظ في عمل "إنّ" أنه معنى زائد عن الحكم بالانطلاق لزيد في مثل "إنّ زيدا منطلق"، فالحرف "إنّ" من الحروف التي تغير اللفظ دون تغيير المعنى فهي حين تدخل على الكلام تنصب الاسم وترفع الخبر ولكنها لا تمس جوهر المعنى بل تقويه فقط، وهذا ما دفع ميلاد للقول « بأنّ التأكيد عمل غير موجود في الكون ويكْمن دوره في إضافة شحنة على الحكم (خالد ميلاد، ٢٠٠١، ص٩٧).

(٣٧) وجود "إنّ" في الجملة (٢) و"إنّ ولام الابتداء " في جملة (٣) دليل على أنّ البنية تختزل الوضع التداولي ومن ثم اختزال النظام للمقام وهو مبدأ نسعى للبرهنة عليه يقول المبخوت: «(إنّ ما يوجد في قول ما من خصائص تركيبية دلالية تمثل دليلا على افتراضات مقامية تخاطبية استوجبت أن تكون البنية اللفظية المعنوية على هذه الصورة أو تلك...إلخ (شكري المبخوت، الاستدلال البلاغي، ٢٠٠٦، ص٢٥).

(٣٨) ارتباط حرف "إنّ" بتقوية مضمون الكلام وإبراز جهة اعتقاد المتكلم يلفت النظر للنزعة الوثوقية Evidentiality » لهذا الحرف، فهي الواسم لجهة التأكيد والوثوق في الكلام وقد أشار الأستاذ عبد العزيز المسعودي(٢٠١٥) لهذا التصور بمقال طريف بحث فيه عن الجهة الوثوقية ووسائل تحقّقها في العربية، وقد ركزّ على عمل الحرف "إنّ بوصفه موضوعا للتعبير عن الوثوق في الكلام، وهذا التصور في الحقيقة يدعم توجهنا في البحث عن مؤكدات الإثبات ودورها في تعيين اعتقاد المتكلم،وقد ضرب المسعودي مقارنة بين حرف "إنّ" و "أنّ" وبين الفروق بينهما وقد

وصل لنتيجة هامة تبرز ارتباط "إنّ" بصحة الخبر ونزعتها الوثوقية والتي يكون فيها المتكلم ملتزما بمصدر المعلومات وصحتها عكس "أنّ" التي تحتمل التحوير في الكلام، يقول المسعودي في هذا الإطار: « إن صحّ هذا اعتبرنا "إنّ " حاملة لمعنى الوثوق المباشر؛ ذلك أنّ المتكلم يخبر مباشرة عن وضع يدركه بصفة شخصية ويلتزم بتقديم نفسه مصدرا للمعلومات المتصلة به .(عبد العزيز المسعودي، عن ندوة الدلالة: النظريات والتطبيقات، جامعة منوبة تونس تونس ٢٠١٥، ص ٣١٤).

(٣٩) ميلاد خالد، المعنى وتشكّله، أعمال ندوة، تنسيق المنصف عاشور، كلية الآداب منوبة تونس ج٢، ٢٠٠٣، ص ٨٣٢

(٤٠) المبرّد، المقتضب ،ج٤، ١١٤.

(٤١) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٣٣٢.

(٤٢) السابق، ص٣٣٢.

(٤٣) تعد أدوات القصر والاختصاص من الأدوات التي يستعملها المتكلم في العملية الحجاجية وذلك لمحاججة الطرف المقابل الذي يكون في هذه الصورة رادا للكلام أحيانا، وهذا هام في تصوير دور المتكلم في هندسة اعتقاد المتكلم، باعتبار أنّ كل إضافة في مستوى البنية تعكس وضع تداولي ضمني بين المتكلم والمخاطب

(٤٤) السكاكي، مفتاح العلوم، ص ٢٨٨.

(٤٥) البعزاوي محمد الصحبي، تفاعل البنية النحوية مع سائر البنى اللغوية، تونس١٩٩٨، ص١٠٩.

(٤٦) قد يتساءل البعض عن جدوى التخصيص ما دام الخبر معلوما عند المخاطب فنقول: إنّ للتخصيص نوعا من رفع اللبس عن الخبر وفيه يتّجه المتكلم للتدقيق والتوضيح، يقول الأستاذ توفيق قريرة: يقترن التخصيص في الخبر لا بزيادة اختيارية في التفصيل بل بتدقيق إجباري وضروري لتمام الخبر ومن دونه يشبه إدراك متلقي الخبر من يرى صورة غير مكتملة الوضوح.(توفيق قريرة، ٢٠١٥، ٢٢٨، عن ندوة الدلالة، النظريات والتطبيقات).

(٤٧) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٣٣٠.

(٤٨) للمخاطب دور أساسي في صياغة الخطاب، فلا شكّ أنّه عنصر فاعل وهو ما

يدفع المتكلم لاتخذ هيئة تركيبية دون أخرى وبالتالي فهو الدافع لإنشاء الخطاب، وقد وجدنا هذا التصور متجذرا في النظرية النحوية العربية وأيضا له حضور في الدرس اللساني الحديث، فبنفيست مثلا يقرّ بهذا المبدأ ويعترف بدور المخاطب يقول:

Tout énonciation, est explicite ou implicite, une allocution, elle postule un allocutaire » (beneveniste,2/82).

(٤٩) سيبويه، الكتاب، ج٣، ص ١٠٤

(٥٠) المرجع السابق.

(٥١) المبرّد ، المقتضب ج٢، ٣٢٥.

(٥٢) الشاوش محمد، أصول تحليل الخطاب، ٢٠٠١، ج٢، ٧٥٠.

(٥٣) نشير هنا إلى أنّ الشاوش قد استأنف هذا الاطمئنان بترجيح مفاده أنّ القسم عمل لغوي ومعنى مستقل عن سائر المعاني المتحقّقة بطرق التأكيد الأخرى، وهو استئناف يدلّ على حيرة الباحث من اعتبار القسم عملًا لغويًا،ونحن إذا كنّا نذهب مذهبه في اعتبار القسم مختلفًا عن التأكيدات الأخرى فإنّنا نخالف الرأي في اعتبار القسم عملا لغويا مستقلا، ونبرّر ذلك بكون القسم لا يكتمل معناه منفردا بل بارتباطه بأعمال لغوية أخرى كالإثبات مثلا، هذا إضافة إلى اعتباره من المعاني التي تنجز ببنية إثباتية ويلحق بالخبر الذي جزؤه إنشاء وهي معانٍ في الحقيقة مشتقة من أعمال لغوية أصلية وليست مستقلة بذاتها.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، علي بن محمد عمران، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع.
- ابن هشام جمال الدين، (١٩٩٩)، مغني اللبيب في كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية بيروت.
- أرمينكوا (فرنسوازا) المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش، مركز الإنماء القومي.

❖ الاستراباذي(رضي الدين)، (١٩٩٦) شرح الرضي على الكافية ، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس بنغازي الطبعة الثانية.

❖ البعزاوي (محمد الصحبي)، (١٩٩٨)، تفاعل البنية النحوية مع سائر البنى اللغوية، تونس.

❖ التهانوي (محمد علي)، (١٩٩٦)، تقديم وإشراف رفيق العجم، تحقيق د.علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى.

❖ الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر)، (١٩٩٨)، البيان والتبيين،، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر.

❖ السكاكي (أبو يعقوب يوسف)، مفتاح العلوم، المطبعة الميمنة بمصر.د.ت.

❖ السيرافي (أبو سعيد) هامش الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الثالثة.

❖ الشاوش (محمد) (٢٠٠١)، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، جامعة منوبة تونس، المؤسسة العربية للتوزيع بيروت.

❖ الشريف (محمد صلاح الدين)،(١٩٨٦)، تقديم عام للاتجاه البرغماتي، ضمن أهم المدارس اللسانية، تونس منشورات المعهد القومي للتربية.

❖ الجرجاني (عبد القاهر):

ـ (٢٠٠٤)، دلائل الإعجاز، تحققيق محمود محمد شاكر، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الخامسة.

ـ أسرار البلاغة، تحقيق.الناشر درا المدني بجدّة.

❖ المبخوت (شكري):

ـ (٢٠٠٦)، إنشاء النفي وشروطه النحوية الدلالية، مركز النشر الجامعي، جامعة منوبة تونس.

ـ (٢٠٠٦)، الاستدلال البلاغي، الناشر دار المعرفة للنشر، وكلية الآداب والفنون والإنسانيات جامعة منوبة.

❖ المبرّد (١٩٦٣) (أبو العباس محمد)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتاب بيروت.الموسوعة العربية،(١٩٩٩)، ط٢، مؤسسة أعمال الموسوعة

للنشر والتوزيع، الرياض.

❖ المسعودي (عبد العزيز)، (٢٠١٥) الجهة الوثوقية ووسائل تحقّقها في العربية، ضمن أعمال ندوة الدلالة: النظريات والتطبيقات، جامعة منوبة تونس.

❖ بلحاج رحومة الشكيلي(بسمة)، (٢٠٠٧)، السؤال البلاغي، الإنشاء والتأويل، دار محمد علي للنشر بالاشتراك مع معهد اللغات بتونس.

❖ سيبويه (١٩٨٨)، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الثالثة.

❖ سيرل (جون) (٢٠٠٦)، العقل واللغة والمجتمع ، ترجمة سعيد الغانمي، منشورات الاختلاف، الطبعة الأولى، الجزائر.

❖ صحراوي (مسعود)، (٢٠٠٥)، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار لطليعة بيروت.

❖ قريرة (توفيق)، (٢٠١٥)، بناء الخبر في الصحافة العربية المكتوبة، قراءة عرفانية، ضمن أعمال ندوة الدلالة: النظريات والتطبيقات، جامعة منوبة تونس.

❖ ميلاد (خالد):

ـ (٢٠٠١)، الإنشاء بين التركيب والدلالة، دراسة نحوية تداولية، جامعة منوبة، المؤسسة العربية للتوزيع تونس.

ـ (٢٠٠٣)، في تشكّل المعنى النحوي، الأمر في العربية نموذجا، ضمن أعمال ندوة، المعنى وتشكّله، تنسيق المنصف عاشور، كلية الآداب منوبة تونس.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

❖ Austin, J.L. 1970. Quand dire c'est faire, Paris, Ed. du seuil.

❖ E.Benveniste. Problème de linguistique générale, paris, gallimard,1974.

❖ H.P.Grice, logic and Conversation; the wilam james lecture, 1967.

❖ Searle, J. R. 1972, sens et expression, Etudes de théories des actes de lanage les éditions de minuit.

ISSN(2304 – 9308)

Journal

of Ash-Sheikh At-Tousy University College

A Referreed Quarterly Journal

Issued by Ash-sheikh At-Tousy University College-
Holy Najaf- Iraq

Second year ,No.4

(Shaaban /Ramadan 1438 A.H) (May 2017 A.D).

JOURNAL
of Ash-Sheikh At-Tousy University College

A Refereed Quarterly Journal

Second year
No.4

ISSN
2304-9308